

Distr.: General
6 November 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن
الصومال وإريتريا

يشرفني باسم لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن
الصومال وإريتريا، ووفقا للفقرة ٤٠ من قرار مجلس الأمن ٢٣١٧ (٢٠١٦) أن أحيل طيه التقرير المتعلق
 بإريتريا، الذي أعدّه فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.
وفي هذا الصدد، ترحو اللجنة ممتنة عرض هذه الرسالة، والتقرير، على أعضاء مجلس الأمن،
 وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) خيرات عمرو

رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة

عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا



الرجاء إعادة استعمال الورق



رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا
من أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

وفقاً للفقرة ٤٠ من قرار مجلس الأمن ٢٣١٧ (٢٠١٦)، نتشرف بأن نخيل إليكم طيه
التقرير الذي أعده عن إريتريا فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

(توقيع) جيمس سميث

منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

(توقيع) دجاي باهادور

خبير في الجماعات المسلحة

(توقيع) تشارلز كيت

خبير في الموارد الطبيعية

(توقيع) ديردري كلانسي

خبيرة في الشؤون الإنسانية

(توقيع) تاباني هولوباينن

خبير مالي

(توقيع) نازانين موشيري

خبيرة في الأسلحة

(توقيع) ريتشارد زابوت

خبير في الأسلحة

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣١٧ (٢٠١٦): إريتريا

موجز

لفترة الولاية الخامسة على التوالي، لم يُسمح لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بزيارة إريتريا للاجتماع مع ممثلين عن الحكومة أو لإجراء تحقيقات. وعلى الرغم من دعوة مجلس الأمن في قراره ٢٣١٧ (٢٠١٦) إلى استعراض الجزاءات المفروضة على إريتريا، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا لتشجيع حكومة إريتريا على التعاون البناء مع كلٍّ من الفريق واللجنة، لا يزال الجمود مستمرا.

وطيلة فترة الولاية الحالية، أجرى فريق الرصد تحقيقاتٍ في ادّعاءات أفادت بها إحدى الدول الأعضاء المجاورة، وتتعلّق بدعم مقدم من إريتريا لحركة الشباب في الصومال. وعلى الرغم من تلقّي بعض المعلومات الداعمة لهذه الادّعاءات من دولة أخرى عضو في المنطقة ومن إدارات إقليمية في الصومال، لم يتمكن الفريق من إثبات هذه الادّعاءات. وعلى هذا النحو، لم يجد الفريق - لفترة ولايته الرابعة على التوالي - دليلاً قاطعاً على دعم مقدم من إريتريا لحركة الشباب.

ولم يجد فريق الرصد أيضاً أدلةً على توجّه شحنات كبيرة من الأسلحة أو الذخيرة إلى إريتريا أو منها في انتهاكٍ لحظر الأسلحة في الاتّجاهين المفروض بموجب الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

ووجد فريق الرصد أدلةً على أنّ دعماً خارجياً، في شكل دورات تدريبية ومعدات تقنية، قدّم، أو كان مُزمعاً تقديمه، للجيش الإريتري. ووجد الفريق أيضاً أدلة تشير إلى احتمال الاستخدام العسكري لطائرات مروحية قامت دول أعضاء بصيانتها في عام ٢٠١٦. إلّا أنه في ضوء التدابير التي اتخذتها حكومة إريتريا لإخفاء الطابع العسكري لهذه المروحيات، لا يلوّح الفريق بأنّ سلطات تلك الدول الأعضاء قد انتهكت حظر توريد الأسلحة.

ويؤكّد فريق الرصد أنّ إنشاء قاعدة عسكرية للإمارات العربية المتحدة بالقرب من ميناء مدينة عصب الذي ينطوي على نقل عتاد عسكري إلى إريتريا وتبادل المساعدة العسكرية معها ومواصلة توسيع هذه القاعدة يشكل انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة.

واستمرت إريتريا في تقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة العازمة على زعزعة استقرار إثيوبيا وجيبوتي، بما في ذلك حركة تحرير شعب بني شنقول، وجبهة إعادة الوحدة والديمقراطية (الجبهة المقاتلة) وجماعة غينبوت سبعة الوطنية، وحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية. وعلى الرغم من أنّ أياً من هذه الجماعات لا يشكل تهديداً خطيراً لجيبوتي أو إثيوبيا، لا يزال الدعم المقدّم إليها من قبل إريتريا يؤدي إلى انعدام الأمن في المنطقة وتقويض إمكانية تطبيع العلاقات بين الدول الأعضاء في المنطقة.

وقد تردّد صدى أزمة الخليج في جميع أنحاء القرن الأفريقي، وأثر سلباً على التطورات المحرّزة خلال فترة الولاية، لا سيما تلك المتعلقة بتنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩). وفي ١٣ حزيران/يونيه، أدى انسحاب قوات المراقبين التي نشرتها قطر على الجانب الجيبوتي من الحدود بين إريتريا وجيبوتي إلى تصعيد التوتر بينهما. وتشير الأدلة المتوفرة لدى فريق الرصد إلى أنشطة جارية على الجانب الإريتري من الحدود، عند رأس دميرة.

وأفضى استمرار عدم وضوح دور الوساطة الذي تؤديه قطر في إطار الاتفاق المبرم في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى أشكال جديدة من عدم اليقين بشأن تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩). وتعتبر، كذلك، التقدم الوجيز المحرز في عام ٢٠١٦ في مسألة نقل أسرى الحرب المتبقين من إريتريا إلى جيبوتي.

ومنذ اتخاذ القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، وثّق فريق الرصد حالة مزمنة من انعدام الشفافية في ما يتعلق بقطاع التعدين، واستمر هذا الوضع خلال فترة الولاية الحالية. والشفافية المحدودة في ما يتعلق بقطاع التعدين، قد تيسّرت نتيجةً للمعلومات التي نقلتها شركات أجنبية. ولذلك، بإمكان الفريق أن يفيد بأن إريتريا تحني إيرادات من قطاع التعدين، ولكن لا يمكنه أن يثبت أنّ هذه الأموال تُستخدم لتمويل انتهاكات محدّدة للجزاءات.

وبما أن فريق الرصد م يتمكن من العثور على أدلة دامغة على دعم إريتري لحركة الشباب في الصومال لأربع فترات ولاية متتالية، فإنه يوصي بأن ينظر مجلس الأمن في الفصل بين نظامي الجزاءات المفروضين على إريتريا وعلى الصومال. ويوصي الفريق بإنشاء لجنة جزاءات وفريق رصد منفصلين تابعين لمجلس الأمن يُعنيان بإريتريا.

المحتويات

الفصل	الصفحة
أولا - مقدمة	٦
ألف - الولاية	٦
باء - المنهجية	٧
ثانيا - حظر توريد الأسلحة	٨
ألف - تدفق المعدات العسكرية إلى إريتريا أو عبرها	٨
باء - تدفق المعدات العسكرية من إريتريا	١٠
جيم - الدعم المقدم إلى القوات المسلحة الإريترية	١٣
دال - صيانة المعدات التي يحتمل استخدامها في الجيش الإريترية	١٥
هاء - توسيع القاعدة العسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عصب في إريتريا	١٧
ثالثا - دعم الجماعات المسلحة في المنطقة	١٨
ألف - جماعة غينبوت سبعة الوطنية	١٩
باء - حركة تحرير شعب بني شنقول	٢٢
جيم - حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية	٢٤
دال - جبهة استعادة الوحدة والديمقراطية	٢٥
رابعا - الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)	٢٨
ألف - الأنشطة الأخيرة في رأس دوميرة	٢٩
باء - المقاتلون الجيويوتيون المفقودون في القتال منذ الاشتباكات التي وقعت من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	٣١
خامسا - الإيرادات المتأتية من قطاع التعدين	٣٣
ألف - قطاع التعدين الإريترية	٣٣
باء - المبالغ المدفوعة إلى الحكومة	٣٤
سادسا - التوصيات	٣٥

المرفقات*

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط وبدون تحرير رسمي.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - تمّ، في الفقرة ٣٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣١٧ (٢٠١٦)، تجديد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا الوارد بياؤها في الفقرة ١٣ من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢) والمستكملة في الفقرة ٤١ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣).

٢ - وعملاً بالفقرة ٤٠ من القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) والفقرة ١٣ (ل) من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، قدم فريق الرصد إلى مجلس الأمن، عن طريق لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، إحاطة منتصف المدة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وقدم الفريق أيضاً إلى اللجنة تقارير مرحلية شهرية طوال فترة ولايته.

٣ - وفي ما يتعلق بإريتريا تحديداً، تشمل ولاية فريق الرصد ما يلي:

(أ) التحقيق، بالتنسيق مع الوكالات الدولية المعنية، في جميع الأنشطة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالقطاعين المالي والبحري وغيرهما، التي تدّر عوائد تستخدم لارتكاب انتهاكات لحظر توريد الأسلحة إلى كل من الصومال وإريتريا (القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، الفقرة ١٣ (هـ))؛

(ب) إجراء تحريات بشأن جميع وسائل النقل والطرق والموانئ والمطارات وغيرها من المرافق المستخدمة في ارتكاب انتهاكات لحظر توريد الأسلحة إلى كل من الصومال وإريتريا (المرجع نفسه، الفقرة ١٣ (و))؛

(ج) رصد تنفيذ دعوة المجلس إريتريا إلى "التحلي بالشفافية في شؤونها المالية العامة، بوسائل منها التعاون مع فريق الرصد، لتثبت أن عائدات أنشطة التعدين هذه لا تستخدم لانتهاك القرارات ذات الصلة" (القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، الفقرتان ١٢ و ١٦)؛

(د) رصد تنفيذ مطالبة المجلس "بأن تقوم جميع الدول الأعضاء، ولا سيما إريتريا، بوقف توفير التسليح والتدريب والتجهيز للجماعات المسلحة وأفرادها، بما فيها حركة الشباب المجاهدين (جماعة الشباب)، التي تستهدف زعزعة استقرار المنطقة أو تحرض على العنف والقتل المدني في جيبوتي" (القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الفقرتان ١٦ و ١٩).

٤ - وولاية فريق الرصد مستمدة أيضاً من معايير الإدراج في قائمة الجزاءات المنصوص عليها في الفقرة ١٥ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وهي تشمل الرصد والإبلاغ في ما يتعلق بالكيانات والأفراد الذين: (أ) ينتهكون حظر توريد الأسلحة؛ (ب) يقدمون الدعم انطلاقاً من إريتريا لجماعات المعارضة المسلحة التي تستهدف زعزعة استقرار المنطقة؛ (ج) يعيقون تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) المتعلق بجيبوتي؛ (د) يقومون بإيواء أفراد أو جماعات أو تمويلهم لارتكاب أعمال عنف أو أعمال إرهابية ضد دول أخرى أو مواطنيها في المنطقة، أو ييسرون قيامهم بها أو يدعمونهم أو ينظمونهم أو يدربونهم أو يحرضونهم على ارتكابها؛ أو (هـ) يعيقون تحقيقات أو أعمال الفريق.

٥ - ويتعلّق عنصر آخر من عناصر الولاية برصد الامتثال لحظر السفر وتجميد الأصول المفروضين بموجب الفقرتين ١٠ و ١٣ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). ومع ذلك، لا توجد أسماء أي أفراد

أو كيانات في قائمة الجزاءات التي وضعت ويجري تعهدها عملاً بقراري مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)^(١).

٦ - وسافر أعضاء فريق الرصد، في سياق التحقيقات، إلى إثيوبيا وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة وأوغندا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبحرين وبلجيكا وتركيا وجنوب أفريقيا وجيبوتي وسري لانكا والسودان والصومال وفرنسا وقطر وكوت ديفوار والكويت والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - وكان فريق الرصد يتخذ من نيروبي مقراً له ويتألف من الخبراء التالية أسماؤهم: جيمس سميث (المنسق)، وجاي باهادور (الجماعات المسلحة)، وتشارلز كيتير (الموارد الطبيعية)، وديردري كلانسي (الشؤون الإنسانية)، وتاباني هولوبالين (المالية)، ونازانين موشيري (الأسلحة)، وريتشارد زابوت (الأسلحة).

باء - المنهجية

٨ - تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق المبينة في التقارير السابقة لفريق الرصد على الأعمال المنفذة خلال الولاية المستعرضة في هذا التقرير.

٩ - وترد في ما يلي المنهجية المتبعة في هذا التقرير:

- (أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة، عند الإمكان؛
- (ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث، عند الإمكان؛
- (ج) تحديد أوجه الاتساق في أنساق المعلومات ومقارنة المعلومات الموجودة بالمعلومات الجديدة والاتجاهات الناشئة؛
- (د) المداومة على مراعاة خبرات وآراء الخبير المختص في فريق الرصد والتقييم الجماعي للفريق فيما يتعلق بمصادقية المعلومات وموثوقية المصادر؛
- (هـ) جمع الأدلة المادية و/أو الفوتوغرافية و/أو السمعية و/أو المرئية و/أو المستندية دعماً للمعلومات التي تم جمعها؛
- (و) تحليل الصور الساتلية، عند الاقتضاء.

١٠ - وأجرى فريق الرصد في سياق تحقيقاته أكثر من ١٢٠ مقابلة مع طائفة عريضة من المصادر، بما في ذلك الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمغتربون من الإريتريين، والأكاديميون، والصحفيون، والقطاع الخاص، وأعضاء سابقون في الجماعات المسلحة، ومسؤولون سابقون في حكومة إريتريا. وتلقى الفريق من هذه المصادر إفادات الشهود والأدلة الفوتوغرافية، وكذلك الوثائق السرية والوثائق المتاحة للعموم.

١١ - ولا يزال الرفض المستمر من قبل إريتريا للسماح لفريق الرصد بدخول البلد يشكّل عقبة أمام تحقيقات الفريق.

(١) متاحة على الرابط <https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/751/materials>.

- ١٢ - ومرة أخرى، ووفقاً للتوجيهات التي قدمتها اللجنة في الماضي، سعى فريق الرصد إلى إدراج أكبر قدر ممكن من الشهادات والأدلة في تقريره النهائي. بيد أن قرارات الجمعية العامة بشأن مراقبة الوثائق والحد منها، ولا سيما القرارات ٢١٤/٥٢ و ٢٠٨/٥٣ و ٢٦٥/٥٩، نصت على ضرورة استعمال المرفقات، مما حال دون ترجمة قدر كبير من الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، تستبعد القواعد التنظيمية إدراج الخرائط والصور والرسوم البيانية في التقرير الرئيسي، وبالتالي فهي ترد في المرفقات.
- ١٣ - ووفقاً لنشرة الأمين العام بشأن حساسية المعلومات وسريتها وكيفية التعامل معها (ST/SGB/2007/6)، قدم فريق الرصد إلى اللجنة، مع هذا التقرير، عدة مرفقات سرية للغاية تتضمن معلومات قد يؤثر كشفها سلباً على حسن سير العمل في الأمم المتحدة أو رفاه وسلامة موظفيها أو أطراف ثالثة أو قد يؤدي إلى انتهاك الالتزامات القانونية للمنظمة. ولن تصدر هذه المرفقات بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

ثانياً - حظر توريد الأسلحة

ألف - تدفق المعدات العسكرية إلى إريتريا أو عبرها

اعتراض شحنة من مسدسات إطلاق الذخائر الخلية في كيسمايو، الصومال

١٤ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ضبطت إدارة جوبا المؤقتة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حوالي ٢٥ ٠٠٠ مسدس لإطلاق الذخائر الخلية على متن السفينة SJ African (الرقم لدى المنظمة البحرية الدولية: ٨٠١٤٩٥٤٥) التي كانت راسية في ميناء كيسمايو، في جنوب الصومال. وفي ١٤ شباط/فبراير، فتش فريق الرصد الحاوية في كيسمايو، وقام بتحليل الشحنة، وأجرى مقابلات مع طاقم السفينة. وأظهرت المراسلات عبر البريد الإلكتروني، وإيصالات الموانئ، وغيرها من الوثائق التي استعرضها الفريق أنّ السفينة SJ African قد رست في ميناء مصوّع في إريتريا في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وكانت شحنة المسدسات على متنها (انظر المرفق ١). وتم تحديد شركة Red Sea Trading Corporation - وهي شركة استيراد وتصدير إريتريّة مملوكة للدولة ومقرها في أسمرة بوصفها المرسل إليه النهائي للحاوية^(٢).

١٥ - ونظراً إلى السهولة التي يمكن بها تحويل مسدسات إطلاق الذخائر الخلية إلى مسدسات لإطلاق النار بالذخيرة الحية (انظر المرفق ١-١، سري للغاية)، يعتبر فريق الرصد أن الشحنة تستوفي معايير العتاد العسكري المحظور^(٣). ودخلت الشحنة المياه الإقليمية الإريتريّة وظلّت راسية فيها، وكانت الجهة المرسل إليها هي شركة Red Sea Trading Corporation في أسمرة. وبالتالي، تشكل هذه الشحنة انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا.

(٢) أشار فريق الرصد في تقاريره السابقة إلى هذه الشركة بوصفها شركة تابعة للجهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، وتعمل بمثابة واسطة الشراء الرئيسية للحكومة. ووثّق الفريق أيضاً دور الشركة في تهريب الأسلحة من شرق السودان إلى إريتريا. انظر S/2015/802، الفقرتان ٣٩ و ٤٠؛ و S/2014/727، الفقرات ٣١-٣٣؛ و S/2011/433، الفقرتان ٣٨٧ و ٤١٤.

(٣) اجتماع مع مات لويس، مدير شركة Arquibus Solutions Ltd، كوفنتري، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦. وهناك أيضاً عدة حالات أخرى ضبطت فيها السلطات في الصومال والبلدان الأخرى الخاضعة لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة مسدسات لإطلاق الذخائر الخلية (انظر المرفق ١).

١٦ - وأكدت شركة Voltran Av Silahlari İns San. ve Tic. Ltd Sti، ومقرها في تركيا، أنها قامت بتصنيع وبيع مسدسات إطلاق الذخائر الخلية (انظر المرفق ١)^(٤).

١٧ - وأجرى فريق الرصد مقابلة مع مالك الشحنة، وهو مواطن سوداني، أبلغ الفريق بأن اسمه القانوني هو محمد إبراهيم أحمد، على الرغم من أن الاسم يظهر بصيغة "أهمت حسن" على قائمة التعبئة^(٥). وادّعى أحمد أنه على الرغم من وصول الشحنة إلى مصوّع، فقد كان من المزمع نقلها عن طريق البر إلى السودان لبيعها مجدداً لتجار التجزئة. ووفقاً لما ذكره أحمد، فقد اختار تفريغ الشحنة في ميناء مصوّع تجنبا لتكبد مصروفات أبهظ ولإجراءات الاستيراد الأكثر تعقيدا في بورتسودان^(٦). وتمكن الفريق من التثبت من أن الوجهة المقصودة لمسدسات إطلاق الذخائر الخلية هي السودان^(٧). وقد أشار كل من مالكي شركة "Voltran" والجهة المرسل إليها، إلى أن السودان يمثل سوقا كبيرة لتجار أسلحة إطلاق الذخائر الخلية^(٨). وقد أكد الفريق وجود العديد من متاجر هذه الأسلحة في الخرطوم وفي أماكن أخرى في السودان^(٩). بيد أن حكومة السودان تفرض قيودا على عدد أسلحة إطلاق الذخائر الخلية التي يمكن استيرادها إلى البلد، وقوانين ترخيص صارمة على المستوردين، مما قد يفسر الاستخدام المقصود لميناء مصوّع كنقطة عبور للشحنة^(١٠).

اعتراض أجهزة اتصال لاسلكي عسكرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١٨ - في أواخر عام ٢٠١٦، أبلغ فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، والذي يدعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، فريق الرصد بالتحقيق الذي أجراه في شحنة من أجهزة الراديو المشفرة العسكرية منشؤها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومتجهة إلى شركة مقرها أسمرة، هي "Eritech Computer Assembly & Communication Technology PLC" (انظر المرفق ٢).

(٤) اجتماع مع مالكي شركة Voltran Av Silahlari İns San. ve Tic. Ltd Sti في إسطنبول، تركيا ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٥) مقابلة هاتفية مع محمد إبراهيم أحمد، بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد عرض مالكو شركة Voltran على فريق الرصد تفاصيل جواز السفر الخاص بمحمد إبراهيم أحمد، وأشاروا إلى التناقض في الاسمين، الذي قد يكون نتيجة خطأ كتابي.

(٦) مقابلة هاتفية مع محمد إبراهيم أحمد، بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويظهر اسم شركة "Red Sea Trading Corporation" على بيان الشحنة، كما زُعم، لأنها تمثل المشغل الوحيد الذي يتولى عمليات التفريغ في مصوّع. وأوضح أحمد أيضا أنه لم يتم تفريغ الشحنة، لأنه لم يتمكن من الحضور إلى مصوّع في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٧) لا يمكن لفريق الرصد استبعاد أن الغرض من الشحنة كان توزيعها في إريتريا أو الصومال، حتى لو أن الفريق لم يعثر على أي دليل على وجود سوق ثابتة لمسدسات إطلاق الذخائر الخلية في أي من البلدين.

(٨) لقاء مع مالكي شركة Voltran في إسطنبول، بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومقابلة هاتفية مع محمد إبراهيم أحمد، بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتؤكد أيضا في مقابلة هاتفية مع تاجر أسلحة إطلاق الذخائر الخلية في الخرطوم، بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٩) إن سعر شراء الجملة لكل مسدس من مسدسات إطلاق الذخائر الخلية هو ٩ دولارات. ووفقاً لما أفاد به تاجر أسلحة في الخرطوم، فإنه يمكن بيعها محليا بمبلغ يتراوح بين ١٣٠ و ١٥٠ دولارا، أو ٢٠٠ دولار فيما لو تم تحويلها بحيث يمكنها إطلاق الذخيرة الحية. وقد أخبر نفس التاجر فريق الرصد أنه يبيع ما يقرب من ١٥٠٠ سلاح من أسلحة إطلاق الذخائر الخلية كل عام. ومقابلتان هاتفيتان، بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٠) طبقا لما أفاد به تاجر أسلحة إطلاق الذخائر الخلية في الخرطوم، فإنه من دون ترخيص لاستيراد مسدسات إطلاق الذخائر الخلية إلى السودان، فإن الحاوية لا بد أن تكون نُقلت بشكل غير قانوني عبر الحدود البرية بين إريتريا والسودان.

١٩ - وكانت الشحنة تتألف من ٤٥ صندوقاً من معدات الاتصالات الخاصة بالأغراض العسكرية، بما في ذلك أجهزة الراديو العالية التردد، ومكبرات الصوت - السماعات العاملة بالتشفير، والنظام العالمي لتحديد المواقع، والهوائيات ذات التردد العالي، والكابلات. وكانت عدة صناديق ومواد تحمل وسم شركة مصنعة مقرها ماليزيا تدعى (Glocom) "Global Communications Co"، وكانت مطابقة لأصناف كانت شركة "Glocom" تعلن عنها في موقعها الشبكي المغلق حالياً^(١١). ووفقاً لما أفاد به فريق الخبراء، فإن شركة "Glocom" هي واجهة لشركة "Pan Systems Pyongyang"، وهي شركة يوجد مقرها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٠ - وخلص فريق الخبراء إلى أنه، بالنظر إلى مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تصنيع المعدات وشحنها، فإن الشحنة تشكل انتهاكاً لحظر الأسلحة المفروض عملاً بالفقرة ٩ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) (انظر S/2017/150، الفقرات من ٧٢ إلى ٨٧). وبالنظر إلى أن الشحنة تتألف من معدات عسكرية متجهة إلى إريتريا، فإن فريق الرصد يرى أنها تشكل كذلك انتهاكاً لحظر الأسلحة المفروض على إريتريا عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وإن حظري الأسلحة المفروضين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى إريتريا هما خطران في كلا الاتجاهين، يشملان الواردات والصادرات.

٢١ - ووفقاً لما ورد في تقارير تلقاها فريق الرصد، فإن مقر شركة "Eritech Computer Assembly & Communications Technology PLC" يوجد في مركز أشا غولغول التقني العسكري، الواقع على بعد حوالي ١٠ كم جنوب غرب مطار أسمرة الدولي. وحدد الفريق، في تقريره لعام ٢٠١٣، مرفقاً في أشا غولغول "تدبير قوات الدفاع الإريتريّة، ويشكّل ورشة مركزية لإنتاج المعدات المدنية أو العسكرية أو شبه العسكرية، وتعديلها وإصلاحها" (S/2013/440، الفقرة ٨٢). ويحدّد في المرفق ٢ لذلك التقرير مجمّع ضمن مرفق أشا غولغول، ويشار إليه باسم "E-tech".

باء - تدفق المعدات العسكرية من إريتريا

الادعاءات المتعلقة بشحنات أسلحة موجهة إلى حركة الشباب في الصومال

٢٢ - في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بُعيد تقديم تقرير فريق الرصد النهائيين لعام ٢٠١٦ عن الصومال وإريتريا (S/2016/919 و S/2016/920، على التوالي)، وُجّهت رسالة من البعثة الدائمة لجمهورية جيبوتي (S/AC.29/2016/NOTE.70) إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وقد أرفق بالرسالة تقرير أعدته سلطات جيبوتي ذكر فيه أنه، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أُرسِلت شحنة بحرية من الأسلحة والذخائر، بما في ذلك بنادق كالا شنيكوف، ومدافع هاون، وقاذفات قنابل صاروخية، ورشاشات من طراز كالا شنيكوف، من إريتريا إلى الصومال، موجهة إلى حركة الشباب في غل هيري في منطقة غلغود^(١٢).

(١١) لقد أُغلق الموقع الشبكي لشركة "Glocom" بُعيد قيام فريق الخبراء بإرسال التحقيقات إلى "Glocom" في أواخر عام ٢٠١٦. وأطلقت "Glocom" لاحقاً موقعاً شبكياً جديداً، وهو متاح على هذا الرابط: <https://glocom-corp.com> (تم الاطلاع عليه في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧).

(١٢) التقرير محفوظ في ملفات الأمانة العامة.

٢٣ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أرسل فريق الرصد رسالة إلى البعثة الدائمة لجمهورية جيبوتي طالبا معلومات إضافية عن الشحنة المزعومة، بما في ذلك تفاصيل عن السفينة، وعن الميناء الذي غادرت منه، والأفراد المتورطين. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تلقى الفريق ردا يُفيد بأن محمد عثمان محمد "جافانجي" هو مالك السفينة المعنية، وأن الذي استلم الشحنة هو فرحان كاهية نيابة عن أبو بكر محمد علي، "رئيس أركان الدفاع" بحركة الشباب^(١٣).

٢٤ - وعلى أثر طلب تقدم به فريق الرصد لمناقشة موضوع شحنة الأسلحة مع السلطات الجيبوتية بصفة شخصية، زار الفريق جيبوتي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي اجتماع مع ممثلي حكومة جيبوتي في ٢١ شباط/فبراير، أُبلغ الفريق بأنه سيتم توفير المعلومات ذات الصلة بشحن الأسلحة. بيد أن الخبراء غادروا جيبوتي من دون تلقي أية معلومات إضافية من المسؤولين الحكوميين بشأن تلك المسألة. وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قام فريق الرصد ببعثة متابعة إلى جيبوتي. وعلى الرغم من الطلبات الإضافية، فإن الفريق لم يتلق مزيدا من المعلومات من حكومة جيبوتي عن الشحنة المزعومة.

٢٥ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، وخلال بعثة إلى أديس أبابا، زوّدت السلطات الإثيوبية فريق الرصد بتقريرين، زُعم أنهما مقدمان من مصدر واحد "داخل حركة الشباب"، وهما يشيران إلى أن "حركة الشباب تقوم حاليا باستيراد ذخائر عن طريق قوارب من طراز فولفو من أسمرّة إلى هوييو في المناطق الوسطى من الصومال"، وأن "حركة الشباب وإريتريا قد اتفقتا على أن يكون لهما ممثلون في بلدهما للتواصل بين الطرفين من أجل تيسير عمليات الدعم، من قبيل توفير التدريبات العسكرية لحركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية، مثل الجبهة الوطنية [الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين]"^(١٤). ويُزعم أن السفينة المحملة بالذخيرة الخاصة ببندق كالا شنكوف ذات الطراز القديم ورشاشات كالا شنكوف المطورة، رست في هوييو في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أو حوالي ذلك التاريخ. ويوصف محمد "جافانجي" بأنه يقوم بتيسير استيراد الذخيرة لحركة الشباب. ويذكر التقرير كذلك أن "جافانجي" قد يَسّر أيضا، في تشرين الثاني/نوفمبر، استيراد ذخيرة نُقلت بطريق البر بثلاث شاحنات من هاراردهييري في منطقة مودوغ إلى غل هيري بمنطقة غلغودو، نيابة عن فرحان كاهية.

٢٦ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، أرسل فريق الرصد رسالة إلى الإدارة المؤقتة لغالودوغ في الصومال يطلب فيها مزيدا من المعلومات عن كل من محمد عثمان محمد "جافانجي"، وفرحان كاهية، وأبو بكر محمد علي. وردا على ذلك، فقد ادّعى محمد عبيد آدم، المدير العام لرئاسة غالودوغ، في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أن ضباط استخبارات وأمن إقليميين أكدوا أن حركة الشباب قد تلقت شحنة من الأسلحة بمساعدة من "جافانجي"، وأن فرحان كاهية معروف لديهم، على الرغم من أن آخر مكان معروف له هو في باراوي، في منطقة شبيلي السفلى.

(١٣) ترد تفاصيل الأنشطة الإجرامية لمحمد عثمان محمد "جافانجي"، وهو قطب سابق من أقطاب القرصنة، في التقارير السابقة لفريق الرصد (S/2013/413، و S/2014/726، و S/2015/801). وأورد الفريق، في تقريره المتعلق بالصومال لعام ٢٠١٦ (S/2016/919، المرفق ١-٤)، مزاعم قدمتها مصادر متعددة بأن "جافانجي" كان مسؤولا عن الترتيب لعملية النقل بمراكب شرعية نيابة عن حركة الشباب، على الرغم من أن الفريق لم يستطع إثبات تلك الادعاءات. ولا يعرف الفريق أيا من فرحان كاهية أو أبو بكر محمد علي.

(١٤) التقرير محفوظ في ملفات الأمانة العامة.

٢٧ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، زُود فريق الرصد، في جيبوتي، بتقرير آخر مقدم من السلطات الجيبوتية، تدّعي فيه حصولها على معلومات استخباراتية تفيد بأن ضابطين إريتريين، وهما العميد طعمة والعقيد موسى^(١٥)، قد غادرا إلى هاراردهيري، بالصومال، عبر اليمن، في بداية حزيران/يونيه، وكان من المقرر أن يعودا في تموز/يوليه ٢٠١٧^(١٦). ووفقا لما ورد في التقرير، فقد استقبل الضابطان ثلاثة من قادة حركة الشباب، ثم قام الضابطان بزيارة معسكرات تدريب حركة الشباب في مناطق هيران، وشبيلي السفلى، وشبيلي الوسطى، ووعدا بتزويد الجماعة بالأسلحة.

٢٨ - ووفقا لما ورد في نفس التقرير، فقد قام الضابطان أيضا، في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بزيارة إلى معسكر تدريب يضم ٥٠٠ من مقاتلي الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وجبهة تحرير أورومو، في منطقة هيران. وأرسل فريق الرصد رسالة إلى حكومة الصومال الاتحادية وإلى الإدارة المؤقتة في هيرشبيلي سعيًا للحصول على تأكيد لوجود ضباط إريتريين في الصومال، ووجود معسكرات تدريب للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين و/أو وجبهة تحرير أورومو في الصومال. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، تلقى الفريق ردا من البعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة تقول فيه إن الحكومة الاتحادية ليست على علم بوجود "مقاتلين أو معسكرات في الصومال" للجبهة الوطنية و/أو جبهة تحرير أورومو^(١٧). وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن الفريق قد تلقى ردا من الإدارة المؤقتة في هيرشبيلي.

٢٩ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أصدرت حكومة إريتريا بيانا صحفيا عبر الموقع الشبكي لوزارة الإعلام (انظر www.shabait.com)، نفت فيه نفيا قاطعا إرسال أسلحة إلى الصومال^(١٨). وأعدت البعثة الدائمة لإريتريا تأكيد إنكار أي تعامل مع حركة الشباب، وأعلنت تأييدها للإدارة الاتحادية المنتخبة حديثا في الصومال خلال تداول بالفيديو مع فريق الرصد، عُقدت تحت رعاية رئيس اللجنة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

(١٥) أبلغ فريق الرصد سابقا عن أنشطة العميد طعمة غويتوم كينفو (المعروف أيضا باسم ويدي مقيلي) فيما يتعلق بدعم الجماعات المسلحة في الصومال، وبارتكاب انتهاكات لخطر توريد الأسلحة إليها، (S/2008/769)، الفقرة ١١٦؛ و (S/2010/91، الفقرة ٦٠). ويشار إليه بأنه رئيس عمليات الاستخبارات الخارجية الإريتريّة في منطقة القرن الأفريقي (S/2011/433، الفقرة ٢٦٢ (أ)). ووصف الفريق العقيد تيوييلدي هابتي نغاش، (المعروف أيضا بأسماء "موسى"، "عمانويل كيداني" و "ويدي كيداني")، بأنه يعمل بتعاون وثيق مع طعمة غويتوم كينفو، وبأنه مسؤول عن توفير التدريب والدعم لجماعات المعارضة المسلحة الصومالية (S/2011/433، الفقرة ٢٦٢ (ج)). وقد وُصف العقيد نغاش "موسى" لاحقا بأنه ضابط استخبارات إقليمية (S/2014/727، الفقرة ٦٠).

(١٦) التقرير محفوظ في ملفات الأمانة العامة.

(١٧) رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة من حكومة الصومال الاتحادية إلى فريق الرصد. بيد أنه في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أعلنت مصادر إعلامية في المنطقة أن الحكومة الاتحادية قد سلمت السلطات الإثيوبية أحد كبار أعضاء الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، وهو عبد الكريم شيخ موسى، المعروف بـ "Qalbi Dagah" (قلب الحجر). انظر، على سبيل المثال، 28، *Ethiopia Observer*, "Top ONLF leader handed down to Ethiopia", Arefayné Fantahun, August 2017. متاح على الرابط الشبكي التالي: <http://www.ethiopiaobserver.com/2017/08/top-onlf-leader-handed-down-to-ethiopia/>.

(١٨) وزارة الإعلام في إريتريا، "Accusations Against Eritrea: Pure Fabrication and Outright Lies"، نشرة صحفية، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. متاحة على الرابط التالي: <http://www.shabait.com/editorial/press-release/7483-press-statement>.

٣٠ - وعلى الرغم من اضطلاع فريق الرصد بعدة بعثات تحقيق، والعمل مع السلطات من الدول الأعضاء في المنطقة، والتواصل مع مصادر فريق الرصد في الصومال، خلال فترة الولاية هذه، فإن الفريق لم يتمكن، بصورة مستقلة، من إثبات صحة المعلومات المقدمة إليه فيما يتعلق بشحنات الأسلحة والذخائر الموجهة من إريتريا إلى حركة الشباب.

جيم - الدعم المقدم إلى القوات المسلحة الإريترية

تدريب الطيارين وتقديم الدعم في أسمرة من جانب شركة "زلين آفيون" Zlín Avion

٣١ - استنادا إلى مقابلات أجريت مع منشقين إريترين، مدعومة بأدلة وثائقية وصور فوتوغرافية، تبين لفريق الرصد أن s.r.o Zlín Avion Service، وهي شركة مقرها في أوتروكوفيس في تشيكيا، قد وُدت قطع غيار طائرات إلى القوات الجوية الإريترية وقدمت لها التدريب، الأمر الذي يشكل انتهاكا لحظر الأسلحة المفروض على إريتريا. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان لدى القوات الجوية الإريترية ما لا يقل عن أربع طائرات من طراز زلين، وهي تستخدم لتدريب الطيارين الحربيين.

٣٢ - وقد حصل فريق الرصد على صور تُظهر اثنين من موظفي زلين آفيون، وهما مدرب طيران يدعى بلاهومير سميتانا، وأخصائي تقني يدعى ييري نيوباور، ويُعرف أيضا باسم "السيد جورج"، كانا موجودين في أسمرة في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي إحدى الصور، يظهر كلا الشخصين مع الرائد إيزاياس برهاني، قائد سرب التدريب الجوي في القوات الجوية الإريترية، وييمان أبرأ، كبير الأخصائيين التقنيين البرين في القوات الجوية الإريترية (انظر المرفق ٣، سري للغاية).

٣٣ - وتثبت الشهادات التي تحمل شعار زلين آفيون وتوقيع سميتانا (انظر المرفق ٣، سري للغاية) أن الشركة قدمت تدريباً على تشغيل طائرات زلين ١٤٣ وزلين ٢٤٢ لأفراد القوات الجوية الإريترية. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ شهود عيان فريق الرصد بوجود مجموعات متناوبة تضم ما يصل إلى ستة من موظفي زلين آفيون في أسمرة في أواخر عام ٢٠١٥ وفي عام ٢٠١٦، من أجل توفير قطع الغيار والصيانة لطائرات زلين ١٤٣ وزلين ٢٤٢ التابعة للقوات الجوية الإريترية.

٣٤ - وإضافة إلى ذلك، أفاد منشقون إريتريون في مقابلات أجراها معهم فريق الرصد أن مواطنا تشيكيا آخر يدعى ريتشارد بونيزيل كان موجودا في أسمرة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، حيث يعمل بوصفه طيارا اختباريا لشركة زلين آفيون، على الرغم من أن بطاقة الأعمال التي يقدمها بونيزيل في أسمرة تعرفه بأنه يعمل لدى Linak C&S s.r.o، وهي شركة مقرها في ماجيتين في تشيكيا (انظر المرفق ٣، سري للغاية). ولدى اتصال الفريق ببونيزيل، طلب منه هذا الأخير توجيه جميع الاستفسارات حول هذا الموضوع إلى زلين آفيون مباشرة^(١٩).

٣٥ - وفي رد صادر بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧ على مراسلات رسمية موجهة من فريق الرصد، نفى ممثل زلين آفيون إبرام الشركة أي اتفاق تعاقد مع حكومة إريتريا، أو وجود موظفيها في البلد في أي وقت مضى.

(١٩) مكالمة هاتفية مع ريتشارد بونيزيل، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

تدريب الطيارين وأفراد البحرية الإريتريين في الإمارات العربية المتحدة

٣٦ - جمع فريق الرصد شهادات واستعرض أدلة داعمة تثبت أن طلاباً من القوات الجوية الإريتريّة تلقوا تدريباً في كلية خليفة بن زايد الجوية، كما تلقى طلاب من البحرية الإريتريّة تدريباً في كلية راشد بن سعيد آل مكتوم البحرية، وكلتاهما في أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة، بين أوائل عام ٢٠١٢ وأواخر عام ٢٠١٥. وعند انتهاء التدريب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فرّ عدة طلاب إلى بلد ثالث حيث سجلوا كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٧ - وقّدم ثلاثة من طلاب القوات الجوية الإريتريّة واثنان من طلاب البحرية الإريتريّة شهادات إلى فريق الرصد خلال فترة الولاية الحاليّة^(٢٠). وزعم هؤلاء الطلاب أنهم كانوا جميعاً جزءاً من صف مكون من ٢٠ طالباً أرسلوا إلى الإمارات العربية المتحدة لتلقي التدريب، حيث أرسل ستة طلاب إلى كلية خليفة بن زايد الجوية، وأرسل سبعة منهم إلى كلية راشد بن سعيد آل مكتوم البحرية، كما أرسل سبعة آخرون لتلقي التدريب الهندسي في مؤسسات مختلفة. وادعى الطلاب أنهم تلقوا تعليمات قبل مغادرة إريتريا من مسؤول رفيع المستوى في حكومة إريتريا بعدم التعامل مع الإريتريين أو الإثيوبيين في الإمارات العربية المتحدة، وعدم إطلاع زملائهم في الكلية على تفاصيل مهمتهم.

٣٨ - وادعى طلاب القوات الجوية الإريتريّة أنهم تلقوا في كلية خليفة بن زايد الجوية تدريباً قتالياً على طائرات تدريبية من طراز Grob G 115 و Pilatus PC-7. وفي كلية راشد بن سعيد آل مكتوم البحرية، درس طلاب البحرية الإريتريّة أساسيات مناورة السفن والملاحة، كما تلقوا تدريبات قتالية.

٣٩ - ووفقاً لما ذكره الطلاب، فقد غطت سلطات الإمارات العربية المتحدة تكاليف التعليم والإقامة ونفقات المعيشة العامة اللازمة لهم. ويحتوي المرفق ٤ على نسخ منقحة لتأشيرة إقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة لأحد الطلاب، تحت كفالة إدارة الشؤون المدنية بالإمارات العربية المتحدة (الشكل ١)، وشهادة لطالب صادرة عن كلية خليفة بن زايد الجوية (الشكل ٢)، وشهادة لطالب صادرة عن كلية راشد بن سعيد آل مكتوم البحرية (الشكل ٣)^(٢١). وتُظهر صورة نُشرت في منابر مفتوحة المصدر سواء منها الموالية للحكومة أم المناهضة لها في منتصف عام ٢٠١٦ (وقد تمت إزالتها من معظم هذه المنابر منذ ذلك الحين) اثنين من طلاب البحرية وأربعة من طلاب القوات المسلحة الإريتريّة لدى إنهاء تدريبهم وهم يحملون علم إريتريا أمام طائرة من طراز بوينغ C-17A غلوب ماستر ٣ تابعة للقوات الجوية للإمارات العربية المتحدة (الشكل ٤).

(٢٠) الأسماء وأرقام التسجيل في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موجودة لدى الأمانة.

(٢١) النسخ غير المنقحة موجودة لدى الأمانة العامة.

دال - صيانة المعدات التي يحتمل استخدامها في الجيش الإريتري^(٢٢)

صيانة الطائرات العمودية من طراز "أغوستا بيل" Agusta Bell في إيطاليا

٤٠ - أكد فريق الرصد أنه جرى خلال فترة الولاية صيانة طائرتين عموديتين إريتريتين من طراز أغوستا بيل ٤١٢ EP في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٧ من قبل شركة إيطالية لصيانة الطائرات العمودية هي Airgreen S.R.L، ومقرها في تورينو، إيطاليا.

٤١ - وقد شُحنت الطائرتان العموديتان من أسمرة إلى تورينو في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ثم أعيدتا إلى أسمرة في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦ بعد إجراء صيانة موسعة عليهما. وقدمت شركة Airgreen كذلك قطع غيار ومساعدة تقنية للطائرتين العموديتين بعد آب/أغسطس ٢٠١٦، ولا تزال، حتى وقت كتابة هذا التقرير، ملتزمة باتفاق تعاقدي مع حكومة إريتريا على استمرار صيانتها طوال فترة الضمان.

٤٢ - وقد أبرمت شركة Airgreen اتفاق الصيانة مع النقيب يونس تسفاي تيدلا، الذي يُقال إنه يمثل وزارة النقل والاتصالات الإريتريّة. بيد أن فريق الرصد استعرض أدلة وتلقى عدة تقارير متسقة تفيد بأن يونس يشغل منصب رئيس قسم الشؤون المالية والمشتريات في القوات الجوية الإريتريّة، وليس ممثلاً لوزارة النقل.

٤٣ - وفي ٤ يوليو/تموز ٢٠١٦، أي بعد تسعة أشهر من إبرام شركة Airgreen عقدا مع وزارة النقل والاتصالات ممثلة بيونس، أرسلت وزارة الخارجية الإريتريّة رسالة إلى سفارة إيطاليا في أسمرة توضح أن خمسة أفراد، من بينهم يونس "من القوات الجوية الإريتريّة" كانوا "سيسافرون إلى روما بإيطاليا في زيارة عمل إلى السفارة الإريتريّة في روما" (انظر المرفق ٥).

٤٤ - وقد عُرضت على عدة منشقين من القوات الجوية الإريتريّة نسخ من صور يونس في جواز سفره أتاحتها السلطات الإيطالية لفريق الرصد. فأكدوا جميعاً هوية يونس ومنصبه داخل القوات الجوية الإريتريّة وقت انشاقهم.

٤٥ - وقُدمت إلى شركة إيرجرين وثائق تشير إلى أن شهادتي تسجيل الطائرتين العموديتين صادرتان عن هيئة الطيران المدني الإريتريّة، وأُنهما مدرجتان في سجل الطائرات المدنية الإريتريّة. ولكن، ووفقاً لإحدى النشرات التحليلية في مجال الدفاع، فإن القوات الجوية الإريتريّة لديها أربع طائرات عمودية من طراز أغوستا بيل - ٤١٢ يستخدمها السرب الجوي رقم ٧ للأغراض اللوجستية^(٢٣). وشير صور الطائرتين العموديتين الملتقطة لدى وصولهما إلى مركز الصيانة في شركة Airgreen إلى أنهما استُخدمتا في السابق لأغراض عسكرية مرة واحدة على الأقل، نظراً للألوان العسكرية الظاهرة عليهما (انظر المرفق ٥).

(٢٢) طُرحت في عدة مناسبات في سياق التحقيقات ومن جانب العديد من أصحاب المصلحة مسألة المعدات والأعتدة المتصلة بالبحال العسكري والتي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية ومدنية على حد سواء. ويرى فريق الرصد أن هذه المعدات والأعتدة تشمل المركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار لما سبق ذكره (الفقرة ٥ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩))، إذا كانت تنطوي على فائدة عسكرية، أو إذا كانت الأدلة تشير إلى أن استخدامها النهائي الفعلي ينطوي على فائدة عسكرية.

(٢٣) IHS Markit، "Jane's World Air Forces"، ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح على www.ihs.com/products/janes-world-air-forces.htm (الاشتراك ضروري).

- ٤٦ - وبعد إكمال صيانة الطائرتين العموديتين، تم طلاؤهما باللون الأبيض. وتُظهر الصور الساتلية لمطار أسمرة الدولي المأخوذة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الطائرتين العموديتين متوقفتين في ساحة خدمات الطائرات العسكرية المتاخمة لقاعدة القوات الجوية الإريترية في المطار (انظر المرفق ٥).
- ٤٧ - وينوه فريق الرصد بالتعاون التام الذي أبدته كل من البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة وشركة Airgreen طوال التحقيق^(٢٤).

صيانة طائرة عمودية من طراز Mi-17 في الاتحاد الروسي

- ٤٨ - أكد فريق الرصد أنه جرى خلال فترة الولاية صيانة طائرة عمودية من طراز Mi-171E في نيسان/أبريل ٢٠١٦ من قبل شركة مقرها في الاتحاد الروسي تدعى شركة سانت بطرسبرغ لصيانة الطائرات (SPARC). ونقلت الطائرة العمودية من سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي إلى أسمرة في ٢٥ نيسان/أبريل. ووفقاً لإحدى النشرات التحليلية في مجال الدفاع، فإن القوات الجوية الإريترية لديها ست طائرات عمودية من طراز Mi-17 يستخدمها السرب الجوي رقم ٣ للأغراض اللوجستية^(٢٥).
- ٤٩ - وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، أرسل فريق الرصد رسالة إلى البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة سعياً للحصول على تأكيد بإجراء الصيانة للطائرة العمودية. وفي ٨ حزيران/يونيه، ردت البعثة مؤكدة أن شركة SPARC قد أجرت صيانة لطائرة عمودية من طراز Mi17، وأن الطائرة نُقلت فيما بعد إلى الجهة المرسل إليها، وهي وزارة النقل والاتصالات في إريتريا.
- ٥٠ - وأكدت الرسالة أيضاً أن "المرسل إليه قدم شهادة المستعمل النهائي التي تعهدت فيها الهيئة الإريترية المأذون لها بعدم استخدام الطائرة العمودية بعد إجراء الصيانة 'في الأعمال العسكرية سواء داخل البلد أو في المناطق المتنازع عليها أو المتاخمة لها، وبألا تستخدمها إلا لأغراض النقل التي تشمل إيصال الغذاء أو الأشخاص إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها'". وأكدت الرسالة كذلك أن الطائرة العمودية كانت قد صُنعت أصلاً في عام ٢٠٠٣ للأغراض المدنية دون عناصر تسليح.
- ٥١ - وبعد إجراء الصيانة للطائرة العمودية، طُليت باللون الأبيض. وتظهر الصور الساتلية لمطار أسمرة الدولي الطائرة العمودية متوقفة في ساحة خدمات الطائرات العسكرية المتاخمة لقاعدة القوات الجوية الإريترية في المطار (انظر المرفق ٦). وتظهر الصور الساتلية كذلك الطائرة العمودية نفسها في أكاديمية سوا العسكرية في منطقة قاش بركا في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق ٦).
- ٥٢ - إن الصور الملتقطة في قاعدة عسكرية في غرب إريتريا لما يبدو أنه الطائرة عمودية من طراز Mi-17 التي تمت صيانتها تؤكد الشهادات التي جُمعت من الأفراد المنشقين عن القوات الجوية الإريترية بأن جميع الطائرات العمودية التي تشغلها حكومة إريتريا تُستخدم من قبل القوات الجوية الإريترية، ولكن ليس بالضرورة على وجه الحصر.

(٢٤) ورد في رسالة أرسلتها البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة إلى فريق الرصد: "تلقت إيطاليا انتباهكم إلى أن نقل هاتين الطائرتين قد خضع لعمليات تفتيش جمركي وفقاً للوائح الوطنية ولوائح الاتحاد الأوروبي، وهي بدورها متوافقة مع الأحكام المحددة الواردة في جزاءات مجلس الأمن ضد الصومال وإريتريا. وخلصت عمليات التفتيش هذه إلى أن الطائرتين العموديتين غير مدرجتين في قائمة الاتحاد الأوروبي للمعدات العسكرية".

(٢٥) "IHS Markit, 'Jane's World Air Forces'، ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح على الموقع الشبكي www.ih.com/products/janes-world-air-forces.htm (الاشتراك ضروري).

٥٣ - وينوه فريق الرصد بالتعاون الذي أبدته البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة خلال التحقيق.

هاء - توسيع القاعدة العسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عصب في إريتريا

٥٤ - في أعقاب التقارير السابقة التي قدمها فريق الرصد في الوثيقة S/2016/920 (الفقرات ٢٨-٤٠)، تظهر الصور الساتلية زيادة توسيع القاعدة العسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عصب في إريتريا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق ٧). واستمر تشييد منشأة مرفئية دائمة متاخمة للمطار. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بدا أن تشييد منطقة رسو السفن في الميناء وكذلك مرافق الميناء البرية قد اكتمل تقريبا، وقد رست عدة سفن في المرفق.

٥٥ - والصور الساتلية الملتقطة خلال فترة الولاية تظهر كذلك استمرار وجود الدبابات والمدفعية الإماراتية في موقع بين المطار ومرافق الميناء، بما في ذلك ما يبدو أنه عدة دبابات قتال رئيسية من طراز AMX Leclerc. ويبدو أن العديد من الطائرات ذات الأجنحة ثابتة والطائرات ذات الأجنحة الدوارة، والتي تُستخدم لأغراض قتالية ولوجستية على حد سواء، تنطلق من المطار، بما في ذلك عدة طائرات مقاتلة من طراز Dassault Mirage 2000. واستمر أيضا تشييد الهياكل الأساسية والمرافق الدائمة حول ساحة خدمات الطائرات في المطار، وكذلك تشييد مدرج طائرات إلى الجنوب من المطار.

٥٦ - وقد توقف معظم السفن البحرية التي ترفع علم الإمارات والتي تعمل انطلاقا من ميناء عصب عن إرسال إشارات النظام الآلي لتحديد الهوية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وكان ذلك على الأرجح ردا على هجوم على السفينة الهجينة المملوكة لدولة الإمارات العربية المتحدة HSV-2 *Swift I* (ISO: 9283928) في منطقة مضيق باب المندب في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(٢٦). وتظهر الصور الساتلية زيادة في النشاط في ميناء عصب منذ أواخر عام ٢٠١٦، مع زيادة كبيرة في عدد السفن البحرية، بما في ذلك العديد من سفن الإنزال، وسفن الهجوم السريع، وسفن الدوريات (انظر المرفق ٧).

٥٧ - ولا تزال شروط الاتفاق بين حكومة إريتريا والإمارات العربية المتحدة غير واضحة. غير أن وزارة الإعلام في حكومة إريتريا أعلنت في بيان صحفي صدر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أن ادعاء محطة التلفزيون العربية "المباين" بأن "الإمارات العربية المتحدة قد حصلت على عقد إيجار لمدة ٣٠ عاما لإنشاء قاعدة عسكرية في ميناء عصب" كان مغلوطا^(٢٧). ووصف البيان الادعاء بأنه "خيالي وقائم على التخمين".

(٢٦) في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أفادت نشرة تحليلية في مجال الدفاع تسمى "جانيز ديفنس ويكلي" defence Janes Weekly أن الإمارات العربية المتحدة نشرت "مجموعة جوية قتالية" في عصب، بما في ذلك تسع مقاتلات نفاثة من طراز Dassault Mirage 2000. انظر — Jeremy Binnie, "UAE deploys fast jets to Eritrea", *Janes Defence Weekly*, ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. متاح على الموقع الشبكي <http://www.janes.com/article/65455/uae-deploys-fast-jets-to-eritrea>.

(٢٧) وزارة الإعلام الإريترية، "تقرير كاذب من قبل المباين"، بيان صحفي، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. متاح على الموقع الشبكي <http://www.shabait.com/news/local-news/23067-press-statement>. وقد بُثَّ البرنامج المطعون فيه من بيروت مساء اليوم السابق.

٥٨ - ويؤكد فريق الرصد أن الشروط الحالية لخطر توريد الأسلحة لا تسمح باستمرار الأنشطة العسكرية التي تقوم بها الدول الأعضاء والتي تنطوي على نقل العتاد العسكري والمساعدة والأفراد والتدريب إلى الأراضي الإريتيرية، كما أنها ليست مشمولة بأحكام الاستثناءات الممكنة من الحظر.

ثالثاً - دعم الجماعات المسلحة في المنطقة

٥٩ - في الفقرة ١٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، طالب مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء، وبخاصة إريتريا، بوقف تسليح وتدريب وتجهيز الجماعات المسلحة، بما فيها جماعة الشباب، التي تهدف إلى زعزعة استقرار المنطقة أو تحريض على العنف والقتال المدني في جيبوتي؛

٦٠ - ووجد فريق الرصد خلال فترة الولاية الحالية أدلة على أن إريتريا تواصل تقديم الدعم بنشاط لجماعتين مسلحتين ضالعتين في أعمال العنف المسلح في إثيوبيا وجيبوتي هما غينبوت سبعة الوطنية وجبهة إعادة الوحدة والديمقراطية (الجبهة المسلحة)^(٢٨) وسعت إلى الحد من تحركات جماعتين مسلحتين أخريين معاديتين لإثيوبيا حاولتا تفريق أفرادهما بالكامل أو جزئياً، هما حركة تحرير شعب بني شنقول وحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية.

٦١ - ومن أشكال الدعم الذي تقدمه إريتريا إلى هذه الجماعات المسلحة، في انتهاك للفقرة ١٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) ما يلي:

(أ) إتاحة الأراضي الإريتيرية لتدريب أفراد الجماعات في مخيمات متخصصة، بما في ذلك إتاحة أفراد عسكريين إريتريين لإجراء التدريب والأنشطة التحفيزية؛

(ب) إتاحة الأراضي الإريتيرية لشن الهجمات على إثيوبيا وجيبوتي، بالإضافة إلى حملات التجنيد العسكري ورصد المخصصات؛

(ج) توريد الأسلحة والذخائر وغيرها من العتاد العسكري (العناصر الموحدة، وأجهزة الاتصال اللاسلكي)، واللوجستيات (النقل والمركبات) وغير ذلك من أشكال الدعم (الحصص الغذائية والرعاية الطبية)؛

(د) السماح بنقل الأسلحة والذخيرة من إريتريا وإليها، في انتهاك أيضاً للفقرة ٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٦٢ - واستندت تحقيقات فريق الرصد حول هذه الجماعات المسلحة إلى حد كبير إلى مقابلات أجراها مع أعضاء سابقين، بمن فيهم قادة سابقون، انشقوا أو فروا من إريتريا.

الجماعات المسلحة المعادية لإريتريا

٦٣ - استعرض فريق الرصد تقارير عن الجماعات المسلحة التي تستضيفها البلدان المجاورة العازمة على زعزعة استقرار إريتريا، منها ما يلي:

(٢٨) بدعم من إريتريا، قوضت أنشطة الجبهة المقاتلة أيضاً تطبيع العلاقات بين جيبوتي وإريتريا، مما أعاق تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، في انتهاك للفقرة ١٥ (ج) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

(أ) الحركة الديمقراطية من أجل تحرير كونا ما الإريترية

(ب) الحركة الديمقراطية لساهاو الإريترية

(ج) جبهة الخلاص الوطني الإريترية

(د) المنظمة الديمقراطية لعفر البحر الأحمر^(٢٩)؛

٦٤ - وعلى الرغم من وجود هذه الجماعات - والأدلة على استمرار وجودها في الدول الأعضاء المجاورة بالقرب من الحدود الإريترية - ليس لفريق الرصد علم بأي هجمات نفذتها في إريتريا. والتمس فريق الرصد معلومات عن هذه الجماعات من حكومة إريتريا لكنه لم يتلق أي رد مفيد. كما لم يتمكن من زيارة إريتريا، حيث كان بالإمكان إجراء مقابلات مع أعضاء سابقين في هذه الجماعات.

ألف - جماعة غينبوت سبعة الوطنية^(٣٠)

٦٥ - قدم فريق الرصد لأول مرة معلومات عن الجماعة المسلحة المعادية لإثيوبيا غينبوت سبعة في تقريره لعام ٢٠١٤ (S/2014/727، الفقرات ٧٨-٨٦) أعقبتها معلومات مستكملة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (S/2015/802، الفقرتان ٥٨ و ٥٩ و S/2016/920، الفقرات ٦١-٧٠، على التوالي). وفي تقريره لعام ٢٠١٦، أشار فريق الرصد إلى أن الجماعة غيرت اسمها إلى أريغينوش غينبوت سبعة، أي جماعة غينبوت سبعة الوطنية، وذلك عقب اندماجها مع الجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٦٦ - إن المقابلات التي أجراها فريق الرصد مع أعضاء جماعة غينبوت سبعة السابقين المنشقين والمحتجزين، وتحليل أسلحة الجماعة المحجوزة، وتحليل الصور الساتلية وتحليل تسجيلات الفيديو التي أتاحتها له واحد من كبار الأعضاء السابقين في الجماعة فر إلى إثيوبيا في منتصف عام ٢٠١٧، قدمت أدلة دامغة على أن حكومة إريتريا تواصل تقديم قدر كبير من الدعم المادي واللوجستي إلى الجماعة. وأكد فريق الرصد وجود ومواقع معسكرات تدريب جماعة غينبوت سبعة ومنشآت أخرى تابعة لها في إريتريا. ويظل أبرز معسكر تابع لجماعة غينبوت سبعة في معسكر التدريب هارينا الكبرى، شرق بلدة غوليغ في منطقة قاش بركا (انظر المرفق ٨).

التوغل في الأراضي الإثيوبية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

٦٧ - في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بلغ عدد المقاتلين من جماعة غينبوت سبعة المتوغلين إلى منطقة تيغراي الشمالية في إثيوبيا ١١١ فردا، في غارة من مرحلتين^(٣١).

(٢٩) تشير تقارير إعلامية مفتوحة المصدر إلى أن المنظمة الديمقراطية لعفر البحر الأحمر لا تزال مستقرة في منطقة عفر في الشمال الشرقي من إثيوبيا. انظر، على سبيل المثال، "Eritrea rebels struggle as government allies with Gulf states"، الجزيرة، ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧. متاح على الرابط www.aljazeera.com/video/news/2017/08/eritrea-rebels-struggle-government-strengthens-ties-gulf-arab-states-170831134933947.html.

(٣٠) خلال فترة ولاية فريق الرصد، أجرى مقابلات مع اثنين من الأعضاء السابقين المنشقين من جماعة غينبوت سبعة في حيرة، منطقة تيغراي بإثيوبيا، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧؛ وستة أعضاء سابقين في الجماعة نفسها محتجزين، وأطلق سراحهم فيما بعد، في بهار دار، منطقة أمهرة بإثيوبيا، في ٢ آذار/مارس؛ وثلاثة أعضاء سابقين منشقين من الجماعة نفسها، في أديس أبابا، في ١٨ آب/أغسطس.

ووقعت اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن الإثيوبية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت عن احتجاز أو مقتل معظم المقاتلين في جماعة غينبوت سبعة. وفي حين تعذر تحديد الهدف الحقيقي وراء هذه الغارة، بينت المقابلات التي أجراها فريق الرصد أن الهدف على الأرجح هو إما إنشاء عملية عصابات متعددة القواعد في شمال إثيوبيا، وإما تقويض حالة الطوارئ التي أعلنتها حكومة إثيوبيا في تشرين الأول/أكتوبر ردا على الاحتجاجات الواسعة النطاق^(٣٢).

٦٨ - وأفصح كل مقاتل سابق من جماعة غينبوت سبعة استجوبه فريق الرصد بشكل مستقل عن وجود ضباط عسكريين إريتريين في مخيمات تدريب الجماعة داخل إريتريا - وبالأخص، العقيد فيتسوم يشاك^(٣٣). وقدم عدد من الذين أجريت معهم مقابلات تصريحات متسقة عن العقيد فيتسوم يدلي بخطاب أمام وحدة من وحدات جماعة غينبوت سبعة، يتمنى التوفيق لأفرادها في مهمتهم ويعدهم بالتعزيزات العسكرية الإريتريّة في حال نجاحها^(٣٤). وأكد المقاتلون أيضا على نحو متسق حضور الجنرال أندريهان بيرهي، المعروف أيضا باسم وودي بيرهي، والذي وصفوه بأنه رئيس العمليات الخارجية للجيش الإريتري، والرئيس المباشر للعقيد فيتسوم^(٣٥). وباستثناء فردين اثنين، أشار جميع المقاتلين أيضا إلى وجود ضابط عسكري إريتري آخر في معسكر هاريننا هو النقيب داويت غابرييسوس، وتعرّف عليه ثلاثة محتجزين بيقين انطلاقا من صورته. وجاء سابقا في تقرير فريق الرصد لعام ٢٠١٤ أن النقيب داويت هو الضابط المسؤول عن إدارة التدريب والعمليات اليومية في جماعة غينبوت سبعة (S/2014/727، الفقرة ٨٠).

٦٩ - ووصف معظم الذين أجريت معهم مقابلات أيضا الكيفية التي قادتهم بها القوات الإريتريّة إلى نهر تيكيزي خلال المرحلة الأخيرة من العبور من إريتريا إلى إثيوبيا^(٣٦). وفي تسجيلات الفيديو التي استعرضها فريق الرصد - والمشفوعة بشهادة اثنين من مقاتلي جماعة غينبوت سبعة انشقا في حزيران/يونيه ٢٠١٧ ويظهران في المقطع المعني - يظهر مقاتلو جماعة غينبوت سبعة وهم يركبون شاحنة بالقرب من معسكر التدريب هاريننا، وفي وقت لاحق، يرافق جنديان إريتريان المقاتلين في المرحلة الأخيرة من الرحلة سيرا على الأقدام (انظر المرفق ٩).

(٣١) كان قوام الوحدة العسكرية الأولى من جماعة غينبوت سبعة، التي غادرت إريتريا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ٣٠ مقاتلا، بمن فيهم ١٧ مرشدا محليا يعرفون المناطق الريفية الإثيوبية. وضم الفوج الثاني ٨١ مقاتلا وغادر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بنية الالتحاق بالمجموعة الأولى، وهو لا يعلم أن قوات الأمن الإثيوبية ترصدتها وحجزت أسلحتها.

(٣٢) المقابلات التي أجريت تحت رعاية السلطات الإثيوبية مع المنشقين والمحتجزين من جماعة غينبوت سبعة في حُميرة وبهار دار، إثيوبيا، ٢٨ شباط/فبراير و ٢ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٣٣) أشار فريق الرصد أول مرة للعقيد فيتسوم يشاك، المعروف أيضا باسم "لينين"، في تقريره لعام ٢٠١١ (S/2011/433) بصفته نائب العميد طعمة غويتوم المكلف بالعمليات الخارجية. ويرد مزيد من التفاصيل عن تورط العقيد فيتسوم مع جماعات المعارضة المسلحة الإقليمية في الوثائق S/2012/545 و S/2014/727، و S/2015/802، و S/2016/920.

(٣٤) مقابلات فريق الرصد مع المنشقين والمحتجزين من جماعة غينبوت سبعة في حُميرة وبهار دار، إثيوبيا، ٢٨ شباط/فبراير و ٢ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) المرجع نفسه.

الأسلحة المحجوزة

٧٠ - أشار مقاتلو غينبوت سبعة الذين أجرى معهم فريق الرصد مقابلات إلى أن ضباطا عسكريين إيريتريين^(٣٧) زودوهم بالأسلحة، وهذا ما أكدته عمليات التفتيش التي أجراها فريق الرصد على الأسلحة المحجوزة بالقرب من حُميرة، إثيوبيا، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. ومن بين الكم الهائل من الأسلحة التي وثقها فريق الرصد، بما في ذلك أكثر من ٤٠ بندقية هجومية من طراز AK، وجد الفريق بندقية قناصة PSL عيار ٧,٦٢ × ٥٤ مم رومانية الصنع (انظر المرفق ٩). واستنادا إلى معلومات قدمتها حكومة رومانيا إلى فريق الرصد، جرى تصدير هذه البندقية إلى وزارة الدفاع في إيريتريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (انظر المرفق ٩).

٧١ - كما أن من بين الأسلحة التي فتشها فريق الرصد أربع قنابل صاروخية من النوع الشديد الانفجار المضاد للدبابات ومن طراز ٦٩ عيار ٤٠ مم، وتحمل اثنتان منها رقم المجموعة ٧٣-٩٢-٢ و ٧-٩١-٩٣ (انظر المرفق ٩)^(٣٨). وتم أيضا حجز رؤوس حربية من طراز ٦٩ تحمل نفس رقمي المجموعة من الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في أعقاب محاولة اقتحام إثيوبيا عبر أراضي صوماليلاند في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر S/2011/433، المرفق ٨-٣). وبالإضافة إلى ذلك، كانت قذائف من طراز ٦٩ تحمل رقم المجموعة ٧٣-٩٢-٢ من بين المعدات التي سلمتها الحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان إلى حكومة جنوب السودان في شباط/فبراير ٢٠١٢، بعد انشقاق الجماعة (انظر المرفق ٩). وفي كلتا الحالتين، تشير الأدلة إلى أن حكومة إيريتريا زودت الجماعات المقاتلة المعنية بالذخيرة. وأرسل فريق الرصد طلب تعقب بشأن الرؤوس الحربية من طراز ٦٩ للدولة العضو المعنية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ (S/AC.29/2017/SEMG/OC.32)، لكنه لم يتلق أي معلومات مفيدة ردا على ذلك. وهكذا، لم يكن قادرا على التأكد مما إذا تم توريد تلك الرؤوس الحربية من الطراز ٦٩ في الأصل إلى حكومة إيريتريا.

٧٢ - ووثق فريق الرصد أيضا ٢٣ بندقية من طراز AK تم محو أرقامها التسلسلية من المستقبل، على الأرجح من أجل إخفاء مصدرها (انظر المرفق ٩). ومنذ عام ٢٠١١، حددت منظمة بحوث التسليح أثناء النزاعات الكائن مقرها في المملكة المتحدة، نمطا من البنادق في جميع أنحاء القارة الأفريقية تم محو وسمها، وتأقي حصريا من السودان. فعلى سبيل المثال، تم حجز بندق تشبه في ظاهرها البنادق التي حجزها الفريق من الحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وتم أيضا محو أرقامها التسلسلية (انظر المرفق ٩). ولذلك، يتمثل أحد السيناريوهات المحتملة في أن البنادق الهجومية المحجوزة من جماعة غينبوت سبعة تم توريدها في الأصل من السودان. بيد أن الفريق لم يتمكن من تأكيد سلسلة الإمداد.

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) في رقم مجموعة البنادق من الطراز ٦٩، مثلا "٧٣-٩٢-٢"، "٢" يعني عدد الدفعة، و "٩٢" عام الإنتاج، و "٧٣" رمز المصنع.

تمويل إريتريا لجماعة غينبوت سبعة

٧٣ - في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أجرى فريق الرصد مقابلة مع المدير المالي السابق لجماعة غينبوت سبعة، المسمى "ت"، الذي فر إلى إثيوبيا قبل ستة أسابيع^(٣٩). وأبلغ المسمى "ت" فريق الرصد أنه منذ اندماج الجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي وجماعة غينبوت سبعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، خصصت حكومة إريتريا مدفوعات شهرية مقدارها ١٩٠.٠٠٠ نقفة (قرابة ١٢ ٥٠٠ دولار) لتغطية المصاريف المدفوعة للضباط والمقاتلين من ضباط الصف في إريتريا^(٤٠).

باء - حركة تحرير شعب بني شنقول

٧٤ - سبق أن أبلغ فريق الرصد عن إدماج حركة تحرير شعب بني شنقول في اتحاد الشعوب من أجل الحرية والديمقراطية في أسمرة، في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٦ (S/2016/920، الفقرة ٧١). لكن الفريق لم يبلغ سابقا عن دعم إريتريا لحركة تحرير شعب بني شنقول، وهي جماعة مسلحة معارضة لإثيوبيا من منطقة بني شنقول - قماز في الشمال الغربي لإثيوبيا.

٧٥ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وبعد فترة طويلة من الخمول، أفادت مصادر إعلامية معادية للحكومة الإثيوبية بتنفيذ حركة تحرير شعب بني شنقول هجوماً على منطقة بني شنقول - قماز، قُتل فيه ١٣ جندياً إثيوبياً وأصيب ٨ آخرون بجروح^(٤١). وفي أوائل آذار/مارس ٢٠١٧، أعلن مسؤولون إثيوبيون أن جنوداً إثيوبيين قد اشتبكوا مع مقاتلين من حركة تحرير شعب بني شنقول قرب أسوسا، عاصمة منطقة بني شنقول - قماز وسد النهضة الإثيوبية الكبير، وأن الحركة كانت تتلقى الدعم من إريتريا^(٤٢).

٧٦ - وفي ١٧ و ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، أجرى فريق الرصد مقابلات مع عبد الوهاب مهادي عيسى، الزعيم السابق في حركة تحرير شعب بني شنقول، في أديس أبابا، إثيوبيا، في أعقاب اشتباك الحركة مجدداً مع حكومة إثيوبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وعند مقارنة الشهادة التي قدمها عبد الوهاب، والتي تثبت معرفته بجغرافيا معسكر التدريب هارينا وتضاريسه، مع الصور والأدلة المستندية، اتضح أن الحكومة الإريتريّة كانت تستقبل الحركة على أراضيها وتمدها بالدم^(٤٣).

(٣٩) تم حجب هوية "ت" في هذا التقرير حفاظاً على سلامته.

(٤٠) تأكد انتماء "ت" لجماعة غينبوت سبعة انطلاقاً من ظهوره في تسجيلات الفيديو المتعلقة بتدريبات الجماعة المنفذة في أواخر عام ٢٠١٦ في هارينا، إريتريا.

(٤١) انظر، على سبيل المثال، غيرما أليمو، "Benishangul People Liberation Movement attacked soldiers of the minority led Ethiopian regime"، أباي ميديا، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاح على الرابط <http://abbaymedia.com/benishangul-people-liberation-movement-attacked-soldiers-of-the-minority-led-ethiopian-regime>.

(٤٢) انظر نزار مانك، "Eritrea Denies Knowing Group Linked to Ethiopian Dam Plot"، بلومبورغ، ٢ آذار/مارس ٢٠١٧. متاح على الرابط www.bloomberg.com/news/articles/2017-03-02/eritrea-denies-knowledge-of-group-linked-to-ethiopian-dam-plot.

(٤٣) جرت المقابلات بمساعدة مترجم شفوي.

انشقاق حركة تحرير شعب بني شنقول عن إريتريا وموالاها لإثيوبيا

٧٧ - أبلغ عبد الوهاب فريق الرصد أن حركة تحرير شعب بني شنقول قررت مغادرة إريتريا بعد ١٠ سنوات من أنشطة التمرد، والعودة إلى إثيوبيا بسبب اختلافها مع حكومة إريتريا بشأن خطتها في إثيوبيا. وعلى الرغم من أن الحركة سعت لتنمية منطقة بني شنقول - قماز في غربي إثيوبيا، فإن إريتريا سعت لزعزعة الاستقرار في جميع أنحاء إثيوبيا. وأوضح عبد الوهاب أن الحركة الشعبية واجهت ضغوطات متزايدة لشن هجمات على الهياكل الأساسية في إثيوبيا، وعلى وجه الخصوص على سد النهضة الإثيوبي الكبير الواقع في منطقة بني شنقول - قماز قرب الحدود مع السودان.

٧٨ - ومع اتساع هوة الانقسامات بين الحركة وحكومة إريتريا، قال عبد الوهاب إنه دعا إلى عقد اجتماع مع جماعته تقرر فيه إعادة العمل مع حكومة إثيوبيا. ثم سافر عبد الوهاب فيما بعد إلى الخرطوم حيث التقى مع السلطات الإثيوبية بالسفارة الإثيوبية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، وفقا لعبد الوهاب، شق جميع مقاتلي الحركة في إريتريا طريقهم إلى الحدود مع السودان - قُتل في الأثناء أربعة مقاتلين في الطريق عقب مواجهات مع الجيش الإريتري - ووصلوا إلى القصارف، بالسودان في ١ تموز/يوليه. وعبر مقاتلو الحركة الحدود إلى السودان بينما كانت لا تزال في حوزتهم مركبة تويوتا لاند كروزر وفرقتها لهم السلطات الإريتريّة (المركبة مسجلة تحت رقم ER1A 1520)، ونقلت لاحقا إلى أسوسا حيث لا تزال هناك وقت إعداد هذا التقرير. ويمكن الاطلاع في المرفق ١٠ على صور للمركبة ولشهادة الملكية المسلمة من هيئة النقل البري الإريتريّة للمركبات غير التجارية، ولمقاتلي الحركة لدى عودتهم إلى إثيوبيا.

٧٩ - وفقا لعبد الوهاب، كانت الحركة في وقت رحيلها من إريتريا تتألف من زهاء ٩٠ مقاتلا.

أدلة إضافية عن وجود حركة تحرير شعب بني شنقول في إريتريا

٨٠ - قدم عبد الوهاب معلومات مفصلة عن مواقع مكاتب الحركة ومخيماتها ومرافق تدريبها في إريتريا وإحداثياتها الجغرافية وطبوغرافيتها، وهي موقع هارينا للتدريب في منطقة قاش - بركا بالقرب من بلدة هايكوتا الواقعة في منطقة قاش - بركا وفي أسمرة. وتطابقت المعلومات المفصلة التي قدمها عبد الوهاب عن موقع هارينا للتدريب بدقة مع الصور الساتلية للمنطقة (انظر المرفق ٨).

٨١ - وقدم عبد الوهاب معلومات مفصلة عن الدور المستمر الذي يقوم به العقيد فيتسوم إسحاق "لينين" والنقيب داويت جبريوسوس في تدريب الجماعات المسلحة المناهضة لإثيوبيا في غربي إريتريا، بما في ذلك الحركة، ومدها بأسلحة منها بنادق هجومية من الطراز القديم، وبنادق قناصة، وقاذفات قنابل صاروخية، ومتفجرات. واستطاع أيضا تحديد مكان مكتب العقيد فيتسوم في موقع هارينا للتدريب باستخدام صور ساتلية (انظر المرفق ٨). ووفقا لما ذكره عبد الوهاب، كان العقيد فيتسوم يأتمر بأمر العميد أبرهة كاسا، رئيس الأمن الوطني، الذي سافر إلى معسكر هارينا للتدريب لزيارة الوحدات بصفة دورية^(٤٤).

٨٢ - ويمكن أيضا الاطلاع في المرفق ١٠ على نسخة من بطاقة الهوية التي قدمتها حكومة إريتريا والتي تعرف عبد الوهاب بوصفه عضوا بارزا في الحركة.

(٤٤) ذكر فريق الرصد أولا أبرهة كاسا في تقريره لعام ٢٠١٤ (S/2014/727، الفقرة ٦٠) فوصفه بأنه رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية في إريتريا، وأشار إليه لاحقا في تقريره لعام ٢٠١٥ (S/2015/802، الفقرة ٤٦).

جيم - حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية

٨٣ - ذكر فريق الرصد حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية، وهي جماعة مسلحة مناهضة لإثيوبيا كثيرا ما يشار إليها بالاسم التغريبي المختصر "دمهيت"، لأول مرة عند الإشارة إلى تلقيها الدعم الحكومي من دولة إريتريا في تقريره لعام ٢٠١١ (S/2011/433، المرفق ٨-١)^(٤٥). وقدم فريق الرصد، في تقريره السابق، شهادات من الرئيس السابق لحركة تيغراي، مولا أسكدوم الذي انشق عن إريتريا وأصبح مواليا لإثيوبيا مع قرابة ٨٠٠ مقاتل، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (S/2016/920، الفقرات ٥٤-٥٧).

٨٤ - واستنادا إلى المقابلات التي أجراها فريق الرصد، منذ انشقاق مولا أسكدوم، ما فتئ من تبقى من حركة تيغراي يتصدع ويعارض بشكل متزايد حكومة إريتريا. وتشير الأدلة التي استقيت من الشهادات التي أدلى بها مقاتلان سابقان انشقا في تموز/يوليه ٢٠١٧، إلى أن الجيش الإريتري كان، في وقت انشقاقهما، يعطي أولوية للحيلولة دون فرار أفراد الحركة المتبقين من إريتريا على دعم الجهود التي تبذلها حركة تيغراي بغية شن هجمات في إثيوبيا.

مقابلة مع مولا أسكدوم

٨٥ - أجرى فريق الرصد مقابلة مع القائد السابق لحركة تيغراي، مولا أسكدوم، في ٣ آذار/مارس ٢٠١٧ في أديس أبابا، تولى أثناءها ممثل عن وزارة الخارجية الإثيوبية القيام بالترجمة الشفوية. وأبلغ مولا فريق الرصد بأن ما يقدر مجموعه بـ ٦٠٠ مقاتل لا يزالون تحت راية حركة تيغراي في إريتريا في ذلك الوقت. وأشار مولا إلى أنه كان هناك ما يقدر بـ ١٧٠٠ مقاتل من حركة تيغراي في المجموع قبل انشقاقه، غير أن المقاتلين ما فتئوا ينشقون منذ ذلك الوقت، وأبلغوه بعد ذلك بمعلومات مستجدة عن وضع القوات المتبقية في إريتريا.

٨٦ - وقال مولا إن حركة تيغراي وافقت، كجماعة، على مغادرة إريتريا والعودة إلى إثيوبيا، لكن الأنباء عن عودة المقاتلين الوشيكة تسربت إلى القوات المسلحة الإريتيرية التي تمكنت من صد العديد منهم قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى مدينة أم هاجر الحدودية الإريتيرية الواقعة في منطقة قاش بركا. أما من تبقى من مقاتلين فقد تم نزع سلاحهم في وقت لاحق وأجبروا على الإقامة في مخيم يقع في المنطقة المجاورة لهايكوتا وعدي قيح غربي مدينة بارتو في منطقة قاش - بركا. ووفقا لمولا، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعيد توزيع وحدات حركة تيغراي على مختلف المخيمات المتناثرة في جميع أرجاء غربي إريتريا، وأعادت القوات المسلحة الإريتيرية تسليحها، واستؤنف تدريب هذه الوحدات.

٨٧ - وأبلغ مولا فريق الرصد، عندما سُئل عن القيادة الحالية لحركة تيغراي، أن ميكونان تسفاي النائب السابق للرئيس تولى منصب رئيس الحركة، بينما عُيّن ييره بريهي في منصب نائب الرئيس، وشغل غيدايا أسيفا منصب الأمين. واستنادا إلى مولا، لا تزال حركة تيغراي أيضا تحتفظ بمكتب في أسمرة يرأسه أديقاني جبرسيلاسي تدار انطلاقا منه الأنشطة الإعلامية.

(٤٥) يرد المزيد من التفاصيل عن حركة تيغراي في الفقرتين ٥١ و ٥٢ من الوثيقة S/2012/545؛ والفقرات ٧٠ إلى ٧٧ من الوثيقة S/2014/727؛ والفقرات ٥٠ إلى ٥٧ من الوثيقة S/2015/802؛ ومؤخرا في الفقرات ٥٣ إلى ٦٠ من الوثيقة S/2016/920.

٨٨ - وفيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه إريتريا للعناصر المتبقية من حركة تيغراي، أبلغ مولا فريق الرصد أن العقيد فيتسوم إسحاق ظل يؤدي مهام المنسق لكل جماعات المعارضة المسلحة الإقليمية في غربي إريتريا، بما في ذلك حركة تيغراي.

المقابلات التي أجريت مع منشقين آخرين عن حركة تيغراي

٨٩ - في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أجرى فريق الرصد مقابلات مع "ت" و "ز"، وهما مقاتلان سابقان في حركة تيغراي، زعما أنهما فرا إلى إثيوبيا عن طريق السودان من مخيم يقع بالقرب من فانكو بإريتريا في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٧^(٤٦).

٩٠ - وعقب انشقاق مولا أسكدوم، وصف "ت" و "ز" كيف تم، في البداية، نزع سلاح مقاتلي حركة تيغراي المتبقين في إريتريا وتوزيعهم على أربع وحدات. ثم نشر هذه الوحدات بعد ذلك في مناطق مختلفة من البلد، حيث أعيد تدريبهم وتسليحهم رويدا بعد أن استعادوا ثقة الحكومة الإريترية فيهم.

٩١ - ووفق ما ذكره "ت" و "ز"، حاول سليمان تسفاي المعروف أيضا باسم أكابي زيلا، وهو أحد ضباط حركة تيغراي الهروب من إريتريا في أوائل أيار/مايو ٢٠١٧. وعندما قبض الجيش الإريترى على سليمان عمد هذا الأخير إلى الانتحار بعد أن قتل ستة جنود إريترين. وبناء على ذلك، نُزع سلاح ثلاث من أربع وحدات الحركة مرة أخرى وأُرسلت إلى منطقة تقع قرب فانكو في منطقة قاش - بركا، بينما ظلت الوحدة الرابعة في معسكر على مسافة قصيرة غربي بلدة هايكوتا، على الطريق بين بارنتو وتسني (انظر المرفق ٨).

٩٢ - ووفق ما ذكره "ت" و "ز"، اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٧، انقسمت حركة تيغراي بين فصيل موال للرئيس ميكونان تسفاي والأمين غيداي أسيفا، وهو فصيل ازدادت معارضته لحكومة إريتريا، وبين مجموعة ثانية يقودها نائب الرئيس يره بريهي ظلت تحافظ على روابط أوثق بحكومة إريتريا. وبضم الفصيلان معا زهاء ٦٠٠ إلى ٧٠٠ فرد، مع أن الجيش الإريترى يحتجز نسبة كبيرة منهم، بدلا من أن يستخدموا كمقاتلين نشطين.

دال - جبهة استعادة الوحدة والديمقراطية^(٤٧)

٩٣ - شهدت الجبهة المسلحة تطورات من خلال مختلف مظاهر ومراحل النشاط التي مرت بها منذ تأسيسها في عام ١٩٩١ (انظر، على سبيل المثال، S/2016/920، الفقرات ٧٢ - ٨٢ و S/2011/433، الفقرات ٢٦٩ - ٢٧٤). وتدعي الحركة التي يغلب عليها العفر بالدرجة الأولى والتي يتزعمها حاليا محمد

(٤٦) تولى طرف ثالث القيام بالترجمة الشفوية. وبناء على طلب المستجوبين، تم المحافظة على سرية أسمائهما.

(٤٧) في الفترة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٧، أجرى فريق الرصد مقابلات مع ١٥ مقاتلا سابقا مرتبطا بالجبهة المسلحة (١١ جيبوتي و ٤ إثيوبيين) ادعوا أنهم جندوا أو اختطفوا قسرا من شمالي جيبوتي ونقلوا إلى إريتريا في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ لأغراض التدريب والتجهيز، ثم اضطلع الفريق بتقييم شهاداتهم. وجرى بعد ذلك نشرهم للقيام بعمليات مسلحة في جيبوتي بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧. وتم الحصول على معلومات داعمة عن طريق مقابلات أجريت مع مقاتل سابق مرتبط بجماعة مسلحة ثانية تدعمها إريتريا؛ واستعراض شهادات مفصلة لأربعة أفراد عسكريين إريترين سابقين متمركزين في مخيمي داداتو وأندالي؛ ومقابلات أجريت مع عسكريين ورجال أمن ومسؤولين مدنيين جيبوتيين، وموظفين من منظمات دولية وسفارات موجودة في جيبوتي؛ وتفحص صور فوتوغرافية لحوادث، وأسلحة ومعدات أخرى سلمها المقاتلون العائدون؛ وملاحظة تسجيلات فيديو.

كدامي استبعاد قبيلة العفر من المشاركة السياسية والتنمية في جيبوتي، وارتكاب القوات المسلحة الجيبوتية لانتهاكات لحقوق الإنسان ضد هذه القبيلة^(٤٨).

٩٤ - ومر النزاع المسلح بين الجبهة المسلحة وبين حكومة جيبوتي بمرحلة رئيسية في الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤، وبمرحلة ثانية في عام ٢٠٠٠. وانتهت المرحلتان بإدماج قادة الجبهة السابقين في حكومة جيبوتي.

٩٥ - بيد أن إريتريا، بعد انخيار العلاقات بينها وبين جيبوتي في عام ٢٠٠٨، بدأت برنامجا لتقديم دعم مستمر إلى الجبهة المسلحة أعقبه الدخول في مرحلة ثالثة من النزاع. وفي عام ٢٠١٢، في أعقاب أزمة قيادة داخلية قصيرة، تولى عبد القادر آدم "ريدو" القيادة العسكرية للجماعة في المنطقة - بمساندة محمد كدامي والجيش الإريتري - وكان عيسى عبده، المعروف أيضا باسم عبده عمر "داوود" وعيسى "باكسا"، نائبا له.

٩٦ - وخلال فترة الولاية الحالية، كان مقر الجبهة المسلحة يقع في المقام الأول بالقرب من معسكر أندالي للتدريب في منطقة جنوب البحر الأحمر لإريتريا شنت انطلاقا منه غارات عنيفة منتظمة على القرى الواقعة في شمالي جيبوتي وهجمات على قوات الأمن الجيبوتية.

غارات الجبهة المسلحة من أجل التجنيد في جيبوتي

٩٧ - زعم جميع المقاتلين السابقين الـ ١٥ الذين أجرى معهم فريق الرصد مقابلات أنه إما تم تجنيدهم طوعا وإما اختطفوا قسرا من جيبوتي ونقلوا عبر الحدود في ساسو وداداتو إلى قاعدة أندالي العسكرية ليبدأ تدريبهم^(٤٩). وبيّن أربعة مقاتلين سابقين كيفية مشاركتهم بعد ذلك في غارات اختطاف عنيفة عبر الحدود شملت اختطاف أطفال أو فارين سابقين من الخدمة أو مدنيين متهمين بالتعاون مع القوات المسلحة الجيبوتية.

٩٨ - وعلى الرغم من أن غارات التجنيد في جيبوتي استمرت خلال فترة الولاية، فإن إجمالي عدد المجندين كان صغيرا نسبيا. وتفيد التقارير أيضا بأن قلما متزايدا ساور الجبهة المسلحة إزاء الهروب من الخدمة في صفوفها. وكان المقاتلون يهدّدون بالسجن والتعذيب إذا حاولوا ترك الجماعة^(٥٠).

التسهيلات التي قدمتها إريتريا إلى الجبهة المسلحة

٩٩ - تقع القاعدة الرئيسية للجبهة المسلحة على مسافة تبعد قرابة كيلومترين من كتيبة من الجيش الإريتري في أندالي. وتعمل القاعدة، بدعم نشط من الجيش الإريتري من خلال توفير اللوازم، بما في ذلك الأسلحة، وتقديم الدعم التقني واللوجستي^(٥١).

(٤٨) وفقا لما ذكره أربعة أشخاص أجريت معهم مقابلات، أدى كدامي الذي يقيم في فرنسا زيارة مؤخرا إلى معسكر أندالي للتدريب في إريتريا مع عبد القادر آدم في آذار/مارس ٢٠١٦.

(٤٩) لجند أربعة من المقاتلين السابقين عندما كانوا أطفالا؛ وكان ثلاثة منهم من العفر الإثيوبيين المهاجرين الذين جاؤوا بحثا عن عمل في جيبوتي.

(٥٠) شنت غارة خاصة لإلقاء القبض على عنصرين فارين من الخدمة في أيار/مايو ٢٠١٧.

(٥١) وفقا لما ذكره أحد المستجوبين، قدم الجيش الإريتري ١٠٠ كيس من العدس الأحمر و ٢٠٠ كيس من دقيق الذرة، وصفائحتين من زيت الطبخ، و ١٠٠ كلف من البصل، و ٤ كرتونات من الفلفل الأحمر شهريا. وحصلت الجماعة أيضا

١٠٠ - ووصف عدة مستجوبين بدقة عمليات تلقي شحنة من الأسلحة من الجيش الإريتري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تشمل بنادق كلاشنيكوف من الطراز القديم، وقنابل صاروخية، ورشاشات خفيفة من طراز برن. وأوضح المجندون الجدد في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ أنه تم تدريبهم على استخدام بنادق كلاشنيكوف، والقنابل الصاروخية، ورشاشات كلاشنكوف المتعددة الأغراض، والقنابل اليدوية.

١٠١ - وكان الأطباء العسكريون الإريتريون يفحصون مقاتلي الجبهة المسلحة المرضى في أندالي، ويُنقل من يحتاج منهم إلى علاج أكثر تعقيدا إلى مستشفى دهمتوم العسكري في عصب.

١٠٢ - ومنذ عام ٢٠١٥، كان معظم مقاتلي الجبهة المسلحة يتلقون تدريباً من كبار ضباط الجماعة، وليس من الجيش الإريتري^(٥٢). بيد أن محمد كدامي كان، وفقاً لما ذكره المقاتلون السابقون، برفقة ضابطين عسكريين إريتريين عند زيارته لأندالي في آذار/مارس ٢٠١٦.

أنشطة الجبهة المسلحة في جيبوتي

١٠٣ - وفقاً لشهاداتٍ جمعها فريق الرصد، يسّر الدعم الذي قدمته إريتريا إلى الجبهة المسلحة تخطيطاً وتنفيذ سلسلة من الهجمات الخفيفة على أهداف مدنية وعسكرية في جيبوتي خلال عام ٢٠١٦، أصبحت أكثر كثافة قبل الانتخابات العامة التي أجريت في جيبوتي في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وجمع الفريق معلومات داعمة بشأن ثنائي هجمات نُسبت إلى الجبهة المسلحة خلال فترة الولاية السابقة، بما في ذلك معلومات مؤكدة تفيد بأن هجوم شباط/فبراير ٢٠١٦ الذي استهدف الدرك في بحيرة عسل حُطط له وتُقد انطلاقا من أندالي (انظر S/2016/920، الفقرة ٧٥).

١٠٤ - وخلال عام ٢٠١٧، وثّق فريق الرصد المزيد من الأنشطة المسلحة التي شاركت فيها الجبهة المسلحة في جيبوتي، بما في ذلك حملات التجنيد، واختطاف المدنيين، والمدهامات لأغراض التمويل، والمواجهات العسكرية مع قوات الأمن الجيبوتية والإثيوبية^(٥٣).

١٠٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، اشتبك مقاتلو إحدى وحدات الجبهة المسلحة مع القوات الأثيوبية في قتال عنيف دار لعدة ساعات بالقرب من سيارو^(٥٤). وأدت مواجهة أخرى مع القوات الجيبوتية في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى مقتل واحد على الأقل من مقاتلي الجبهة المسلحة والقبض على آخر^(٥٥).

١٠٦ - وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أصيب مدنيان ودمرت مركبتان وسرقت هواتف وجهاز من أجهزة النظام العالمي لتحديد المواقع أثناء هجوم شنه مقاتلون مسلحون على حاجز غير ثابت على طريق

على مؤتمها، بما في ذلك الماشية، عن طريق شن غارات عبر الحدود على القرى الواقعة بين سيديها - مينغويلا ووايما في شمال جيبوتي.

(٥٢) قبل إضفاء الطابع المركزي على عمليات الجبهة في أندالي، تلقى أفرادها تدريباً مباشراً من الأفراد العسكريين الإريتريين في مخيمي ويا وأيني.

(٥٣) في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، على سبيل المثال، اختطفت الجماعة عريقاً في القوات المسلحة الجيبوتية يدعى غولد محمود وطيباً يدعى محمد حسين حمدو في دالاياء، وأجبرتهما بعد ذلك على الظهور في سلسلة من أسطرة الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي في تموز/يوليه.

(٥٤) من المرجح أنها حُسبت خطأً قواتٍ عسكرية إريتريّة بسبب حجم وحدتها وارتداء بعض عناصرها زياً عسكرياً إريترياً. وأفيد عن شن القوات المسلحة الجيبوتية عملياتٍ ضد الجبهة المسلحة في ريتا وهموكاله في أيار/مايو ومجدداً في حزيران/يونيه.

(٥٥) قدمت القوات المسلحة الجيبوتية إلى فريق الرصد صوراً للمقاتل الذي قتل، وهي محفوظة في ملفات الأمانة العامة.

تاجورة في أولاليس دولول، على بعد ١٨ كيلومترا شرق تاجورة^(٥٦). ولا يزال فريق الرصد يجري تقييمها بشأن الجهة المسؤولة عن الهجوم، على الرغم من أن أسلوب العمل، والعناصر الأخرى التي انطوى عليها تعامل الجبهة المسلحة على المستوى الداخلي مع الحادث تشير إلى أن مقاتليها لهم ضلع فيه.

١٠٧ - وأفاد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات بوجود تحركات منتظمة لمقاتلي الجبهة المسلحة لنقل الأسلحة ذهابا وإيابا عبر الحدود بين جيبوتي وإريتريا قبل وأثناء الولاية^(٥٧). وسمحت إريتريا أيضا بتنقل قوافل الإبل المحملة بالأسلحة والذخائر وحصص الإعاشة من إريتريا من أجل دعم الأنشطة في جيبوتي^(٥٨). وشملت إحدى عمليات نقل الأسلحة هذه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ توفير مواد كانت إريتريا قد صادرتها في البداية أثناء خلافها مع الجبهة المسلحة في عام ٢٠١١. وشهادات المجندين العسكريين الإريتريين السابقين الذين أجرى فريق الرصد معهم مقابلات، بما في ذلك بشأن مهام الاستطلاع الإريتري على بعد ١٣ كيلومترا داخل جيبوتي، تشير كذلك إلى أن إريتريا على علم بهذه التحركات^(٥٩).

رابعا - الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)

١٠٨ - في الفترة بين ١٠ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ اندلع قتال بين القوات المسلحة الجيبوتية والإريتريّة للسيطرة على شبه جزيرة رأس دوميرة والأراضي المتاخمة لها. ودعا مجلس الأمن الطرفين على الفور إلى الالتزام بوقف إطلاق النار وسحب قوات كل منهما وبذل جهود دبلوماسية لحل المسألة سلميا (انظر S/PRST/2008/20). ومع ذلك، بحلول أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت القوات الإريتريّة لا تزال موجودة في الإقليم المتنازع عليه.

١٠٩ - وفرض مجلس الأمن في الفقرة ١٥ (ج) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) تدابير محددة الأهداف، معلنا أنه سيتخذ إجراءات ضد الأفراد والكيانات التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩). وكان المجلس قد أوعز في القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) إلى إريتريا بسحب قواتها ومعداتها إلى مواقعها السابقة، وكفالة عدم السعي إلى أي وجود أو نشاط عسكري في المنطقة التي حدث فيها النزاع. وعملا بالاتفاق المبرم بين جيبوتي وإريتريا الذي توسطت فيه قطر في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر S/2010/291)، سحبت إريتريا قواتها ونشرت قوة مراقبة قطرية على طول حدود المنطقة المتنازع عليها في رأس دوميرة. وفي القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) وقرارات لاحقة (آخرها القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦))، طلب المجلس أيضا أن تقوم إريتريا بإتاحة معلومات عن المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال منذ اشتباكات حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(٥٦) استعرض فريق الرصد صورا للهجوم قدمتها إليه السلطات الجيبوتية فور وقوع الحادث في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧. واستعرض الفريق أيضا الشهادة التي أدلى بها أمام الشرطة القضائية مدنيان أصيبا في الهجوم، والشهادات الطبية.

(٥٧) وصف اثنان ممن أجريت معهم مقابلات كيفية هربهما بأسلحتهما وذخائرها التي سلمهاها إلى السلطات الجيبوتية.

(٥٨) وثّق فريق الرصد خمسة تحركات محددة للإمدادات، بما في ذلك الغذاء والأسلحة والذخائر، بين مخيم أندالي ومواقع في شمال جيبوتي في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(٥٩) وفقا للأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، كانت وحدات الاستخبارات الإريتريّة في عام ٢٠١٦ موجودة في داداتو، سيدديها - مينغلا، حيث كان للجبهة المسلحة قاعدة فرعية، وفي بيسيدوارو على الحدود بين إريتريا وجيبوتي.

ألف - الأنشطة الأخيرة في رأس دوميرة

١١٠ - في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفي أعقاب قرار جيبوتي الحد من علاقاتها الدبلوماسية مع قطر في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، سحبت قطر قوات المراقبين التابعة لها المنتشرة على الجانب الجيبوتي من الحدود. ولم يكن واضحاً في ذلك الوقت ما إذا كانت قطر قد سحبت أيضاً قواتها من الجانب الإريتري من الحدود^(٦٠).

١١١ - وفي وثيقة رسمية استعرضها فريق الرصد، ذكرت قطر أنها لم تسحب قواتها إلا من الجانب الجيبوتي من الحدود. وفي بيان عام صدر في ١٤ حزيران/يونيه، أعلنت وزارة خارجية قطر كذلك أن قطر قامت بـ "سحب جميع قواتها المنتشرة على جانب الحدود من أراضي جيبوتي"^(٦١). وفي ١٥ حزيران/يونيه، وجهت جيبوتي رسالة إلى مجلس الأمن لإبلاغه بأن قطر سحبت قواتها الفاصلة في ١٣ حزيران/يونيه^(٦٢). وفي ١٧ حزيران/يونيه، أشارت إريتريا في بيان صادر عن وزارة الإعلام الإريتريّة، إلى أنها "ليست على اطلاع ولم تحصل حتى الآن على أي معلومات عن انسحاب الطرف المعني: أي دولة قطر"^(٦٣). وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، زعم وزير خارجية جيبوتي محمود علي يوسف في مقابلة أجراها مع وكالة رويترز أن القوات الإريتريّة دخلت المناطق المتنازع عليها لكنها "انسحبت بعد ذلك"^(٦٤).

١١٢ - ونظراً لانعدام الوضوح، أوفد الاتحاد الأفريقي بعثة لتقصي الحقائق سافرت إلى جيبوتي في أواخر حزيران/يونيه^(٦٥). وفي ٩ تموز/يوليه، أعلنت مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تأجيل زيارة مقررة لمفوض السلم

(٦٠) أبلغت السلطات الجيبوتية الفريق بأنها رصدت في ١٣ حزيران/يونيه دخول سبع مركبات إلى المنطقة المتنازع عليها ووصولها إلى مركز المراقبة القطري. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، قدمت جيبوتي إلى الفريق صوراً التقطت في صباح ١٣ حزيران/يونيه تظهر وجود حركة في الموقع. بيد أن الفريق لم يتمكن من استخلاص أي استنتاجات بسبب رداءة الصور.

(٦١) وزارة الخارجية القطرية، "دولة قطر تبلغ جيبوتي سحب كامل قواتها العسكرية"، بيان صحفي، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧. متاح على الرابط

العسكرية. قواتها-كامل-سحب-جيبوتي-تبلغ-قطر-دولة/2017/06/14/التفاصيل/الوزارة-أخبار-جميع-<https://www.mofa.gov.qa/>

(٦٢) رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزارة الخارجية والتعاون الدولي في جيبوتي، أحالها الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة في رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهي محفوظة في ملفات الأمانة العامة.

(٦٣) بيان صحفي صادر عن وزارة الإعلام الإريتريّة، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧. متاح على الرابط www.shabait.com/editorial/press-release/24210-press-statement.

(٦٤) Aaron Maasho, "Djibouti asks AU to deploy observers along its disputed border with Eritrea", Reuters, 3 July 2017. متاح على الرابط www.reuters.com/article/us-djibouti-eritrea-border/djibouti-asks-au-to-deploy-observers-along-its-disputed-border-with-eritrea-iduskbn19o1hr.

(٦٥) الاتحاد الأفريقي، "AU Commission calls for restraint on the Djibouti-Eritrea border"، بيان صحفي، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧. متاح على الرابط www.peaceau.org/en/article/press-release-au-commission-calls-for-restraint-on-the-djibouti-eritrea-border.

والأمن في الاتحاد الأفريقي إلى إريتريا "بناء على طلب السلطات الإريترية وبسبب تعارض في المواعيد" (٦٦). وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن استنتاجات بعثة الاتحاد الأفريقي قد نشرت بعد (٦٧).

١١٣ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أبلغت قطر فريق الرصد أن قواتها قد انسحبت في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ من الجانبين الإريترية والجيبوتي من المنطقة المتنازع عليها (٦٨). وأكدت قطر أيضا أن موقعي الطرفين وقت الانسحاب كانا على النحو التالي: القوات الإريترية على بعد نحو ٤ كيلومترات من جبل دوميرة في راهيتا؛ والقوات الجيبوتية في مول هولة على بعد نحو ٢٠ كيلومترا من الحدود. ولم يتمكن الفريق من التحقق على نحو مستقل من هذه المعلومات.

١١٤ - ومن أجل تقييم تمركز القوات الجيبوتية والإريترية والقطرية في المنطقة المتنازع والمناطق المتاخمة لها مباشرة، سعى فريق الرصد للحصول على إذن كل من جيبوتي وإريتريا لزيارة المنطقة المتنازع عليها انطلاقا من أراضي كل منهما. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن الفريق قد تلقى ردا من إريتريا. وأعربت السلطات الجيبوتية عن استعدادها لتيسير إجراءات القيام بزيارة (٦٩)، عن طريق إبلاغ فريق الرصد شخصا، وفي مراسلات رسمية موجهة إليه (٧٠)، وفي بيان صحفي رسمي (٧١). وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الزيارة قد أجريت: فقد قدمت جيبوتي المعلومات اللوجستية اللازمة المتعلقة بالزيارة في ٤ أيلول/سبتمبر، أي بعد فوات الأوان على إيفاد بعثة قبل تقديم تقرير فريق الرصد هذا.

١١٥ - وأكدت صور الأقمار الصناعية التي حللها فريق الرصد استمرار الأنشطة في المنطقة المتنازع عليها بين ١٩ حزيران/يونيه و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، بما في ذلك وجود وتحرك ما يبدو أنه ثلاثة مركبات دوريات صغيرة وخمس مركبات نقل كبيرة أو شاحنات. ولوحظ أيضا المزيد من النشاط الضعيف، أي حركة ثلاث مركبات وشاحنة، بين ٢٣ تموز/يوليه و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (انظر المرفق ١١). ولم يتمكن الفريق من تحديد الجهة التي تتحكم في هذه السفن والمركبات، وماهية الأنشطة التي تضطلع بها.

١١٦ - وفي وقت تقديم هذا التقرير، لا يزال الوضع على الحدود وحولها وحالة دور الوساطة الذي اضطلعت غير واضحين. وواصلت إريتريا التأكيد على أن أيًا من الطرفين الآخرين لم يبلغها بإنهاء اتفاق ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (٧٢). وفي وثيقة رسمية استعرضها الفريق، لم تأت قطر على ذكر الانسحاب من

(٦٦) انظر الاتحاد الأفريقي، "AU High-Level Delegation Visit to Asmara, Eritrea Postponed"، بيان صحفي، ٩ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح على الرابط www.peaceau.org/uploads/auc.pr.eritrea.09-07-2017.pdf.

(٦٧) حتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن الفريق قد تلقى ردا من الاتحاد الأفريقي على مراسلاته (S/AC.29/2017/SEMG/OC.116) فيما يتعلق بنتائج الزيارة.

(٦٨) رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة من البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة إلى منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

(٦٩) اجتماعات ومراسلات بين الفريق والسلطات الجيبوتية في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٧.

(٧٠) رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة إلى الفريق.

(٧١) أعلن في بيان صحفي صادر عن وزارة خارجية جيبوتي في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ أن بعثات الاتحاد الأفريقي وفريق الرصد باتت وشيكة. وزارة خارجية جيبوتي "Djibouti/Erythrae: Bientot une mission Onusienne a Doumeira"، بيان صحفي، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. متاح على الرابط www.djibdiplomatie.dj/index.php/8-communique-de-presse/668-djibouti-erythrae-bientot-une-mission-onusienne-a-doumeira.

(٧٢) تداول بالفيديو بين رئيس اللجنة وفريق الرصد والبعثة الدائمة لإريتريا في نيويورك، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

عملية الوساطة لكنها ذكرت فعلاً أنها "احتفظت بقوات حفظ السلام على الجانب الإريتري بما يتمشى مع التزامها المستمر بالسعي إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع". ومع ذلك، أبلغت قطر جيبوتي فعلاً في ١٢ حزيران/يونيه باعتمادها إبلاغ الأمين العام بقرارها إنهاء دور الوساطة الذي تقوم به^(٧٣). وأحالت جيبوتي نسخة من هذه الرسالة إلى مجلس الأمن في ١٥ حزيران/يونيه^(٧٤). ومع ذلك، وفقاً لأحدث المعلومات التي حصل عليها الفريق، لم توجه إلى الأمين العام أي رسالة من هذا القبيل.

١١٧ - ولا يزال القلق يساور فريق الرصد من أنه في غياب إطار واضح للوساطة، فإن التقدم نحو تسوية المسائل المعلقة بين جيبوتي وإريتريا في حالة ركود، والحالة على أرض الواقع عرضة لأن يستغلها الصائدون في الماء العكر. وإن عدم الوضوح بشأن مكان انعقاد المناقشات يقوض أيضاً قدرة إريتريا على الامتثال لتوجيهات مجلس الأمن المتمثلة في السعي إلى "بذل جهود دبلوماسية من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين لقضية الحدود" (القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، الفقرة ٥ (٢)).

باء - المقاتلون الجيبوتيون المفقودون في القتال منذ الاشتباكات التي وقعت من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١١٨ - أثناء النزاع الذي اندلع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بين جيبوتي وإريتريا، وقع مقاتلون في الأسر من كلا الجانبين. ووفقاً لحكومة جيبوتي، قُتل ٣٠ جندياً جيبوتياً، وأصيب ٣٩ آخرون بجروح، و ٤٩ بإعاقات، وأُبلغ عن فقدان ١٩ جندياً في القتال، يفترض أنهم قد أُخذوا كأسرى حرب (S/2011/433، الفقرة ٤٢٨)^(٧٥). وأقرت جيبوتي أيضاً بأنها قد أخذت ١٧ من الإريتريين كأسرى حرب خلال هذا النزاع.

١١٩ - وطالب مجلس الأمن في الفقرة ٤ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) أن "تتيح إريتريا معلومات بشأن المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال منذ المواجهات التي وقعت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ليتسنى للمعنيين بالأمر التحقق من وجود أسرى حرب جيبوتيين ومعرفة ظروفهم".

١٢٠ - وتنص المادة ٣ من الوثيقة التنفيذية للاتفاق الموقع بين إريتريا وجيبوتي في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ على ما يلي: "يقدم كل طرف إلى دولة قطر قائمة تتضمن عدد أسرى الحرب الذين يحتجزهم وأسماءهم، إن وجدوا، وكذلك قائمة بأعداد الأشخاص المفقودين وأسمائهم. ويجري تبادل أسرى الحرب بين البلدين، ويقوم كل طرف بالتحقيق في مصير الأشخاص المفقودين. ويتم كل ذلك تحت إشراف دولة قطر"^(٧٦).

(٧٣) رسالة موجهة من وزارة خارجية قطر إلى سفارة جمهورية جيبوتي في الدوحة.

(٧٤) رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزارة الخارجية والتعاون الدولي في جيبوتي، أحالها الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة في رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧. محفوظة في ملفات الأمانة العامة.

(٧٥) قدمت جيبوتي إلى فريق الرصد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ قائمة مستكملة لقائمتها السابقة بأسرى الحرب السابقين التابعين لها وما تبقى من مقاتليها المفقودين في صلة بنزاع حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بما في ذلك تفاصيل عن الرتبة والفوج والحالة الراهنة. محفوظة في ملفات الأمانة العامة.

(٧٦) نظر <http://ucdp.uu.se/downloads/fullpeace/Dji-Eri%2020100606.pdf>.

١٢١ - وأكدت إريتريا أن مسألة أسرى الحرب "هي جزء لا يتجزأ من الاتفاق الشامل ذي النقاط السبع" ومن ثم فهي مسألة لا يمكن تناولها إلا عبر فريق الوساطة القطري^(٧٧). غير أن المجلس أكد في الفقرة ٣٣ من القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) مطالبته بأنه يتعين على إريتريا أن تتيح المعلومات المتعلقة بالمقاتلين المفقودين، بما في ذلك لفريق الرصد".

١٢٢ - وعلى الرغم من الدخول في مفاوضات بوساطة قطر، رفضت إريتريا في البداية الاعتراف بوجود المقاتلين الجيئوتيين المفقودين. ولكن في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تمكن أسيرا حرب جيئوتيان محتجزان في إريتريا من الفرار. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، وبمساعدة الوساطة القطرية، أفرجت إريتريا عن أربعة أسرى آخرين من بين مجموعة قوامها سبعة أسرى كانوا محتجزين في شاباي - مندار، في منطقة شمال البحر الأحمر^(٧٨). ولم يتمكن العائدون من تقديم أي معلومات إلى فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بشأن أي أسرى متبقين.

١٢٣ - وفي مراسلات خطية موجهة إلى فريق الرصد في آب/أغسطس ٢٠١٦، أكدت إريتريا في وقت لاحق أن الأسير السابع قد توفي وأنه لم يعد هناك أسرى حرب على أراضيها (انظر S/2016/920، المرفق ١-٧). بيد أن جيئوتي أبلغت فريق الرصد في شباط/فبراير ٢٠١٧ بأنها تلقت معلومات من إحدى الدول الأعضاء مفادها أن بعض المقاتلين الجيئوتيين المفقودين قد لا يزالون على قيد الحياة في إريتريا. ولم يستطع الفريق التحقق من هذه المعلومات.

حالة دور الوساطة الذي توديه قطر

١٢٤ - في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧، اجتمع فريق الرصد مع كبير الوسطاء القطريين، المبعوث الخاص لوزير الخارجية لشؤون مكافحة الإرهاب والوساطة لتسوية النزاعات، مطلق بن ماجد القحطاني، في الدوحة لمناقشة مسألة أسرى الحرب الجيئوتيين في إريتريا ومشاركة قطر على نطاق أوسع في جهود الوساطة الجارية. وأبلغ الدكتور القحطاني الفريق في ذلك الوقت أن قطر لا تزال منخرطة في المفاوضات الجارية بين الدولتين العضوين، رغم أنه كان ينتظر تلقي دعوة رسمية لزيارة أسمرة من أجل مناقشة مسألة أسرى الحرب الجيئوتيين مع ممثلي حكومة إريتريا شخصيا.

١٢٥ - ورغم ذلك، وكما ذكر أعلاه، فإن حالة دور الوساطة القطري بين إريتريا وجيئوتي لا تزال غير واضحة حتى وقت كتابة هذا التقرير.

أسرى الحرب الإريتريون في جيئوتي

١٢٦ - في عام ٢٠١٧، أذنت حكومة جيئوتي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستعراض فرادى حالات أسرى الحرب الإريتريين الذين كانوا محتجزين في جيئوتي منذ الاشتباكات التي وقعت في عام ٢٠٠٨، وبتقديم توصيات بخصوص وضعهم وحاجتهم إلى الحماية^(٧٩). وإذا كان أي أفراد مؤهلين

(٧٧) انظر، على سبيل المثال، S/2015/802، الفقرة ١٠٥؛ والرسالة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الموجهة من إريتريا إلى اللجنة.

(٧٨) للاطلاع على سرد المقابلات التي أجراها فريق الرصد مع ستة من أسرى الحرب السابقين في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، انظر S/2016/920، الفقرات ١٠٥-١١٢.

(٧٩) المقابلات التي أجريت في جيئوتي مع منظمات إنسانية دولية، شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٧؛ ومقابلة هاتفية مع مسؤول في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

للحصول على مركز اللاجئ، ستحدد المفوضية بلدانا أخرى لإعادة توطينهم، وهو مسعى سيتطلب دعما من الدول الأعضاء^(٨٠).

خامسا - الإيرادات المتأتية من قطاع التعدين

١٢٧ - يحيط فريق الرصد علما بأحكام الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢٣ (٢٠١١) التي أعرب فيها المجلس عن قلقه من احتمال استخدام قطاع التعدين في إريتريا كمصدر مالي لزعزعة استقرار منطقة القرن الأفريقي، وأهاب بإريتريا توخي الشفافية في شؤونها المالية العامة لتثبت أن عائدات أنشطة التعدين هذه لا تُستخدم لانتهاك الجزاءات. وفي الفقرة ١٣ من ذلك القرار، قرر مجلس الأمن أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ التدابير المناسبة لكي تحول دون استخدام الأموال الآتية من قطاع التعدين في إريتريا في انتهاك أحكام القرارات ذات الصلة، وذلك بوسائل منها إصدار مبادئ توجيهية بشأن توخي الحرص على النحو الواجب، وطلب إلى اللجنة أن تصوغ، بمساعدة فريق الرصد، مبادئ توجيهية يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء.

١٢٨ - وقدم فريق الرصد، في تقريره لعام ٢٠١٢، ثلاثة خيارات إلى اللجنة لتحسين الشفافية فيما يتعلق بعائدات التعدين في إريتريا وهي: الإفصاح الطوعي عن الأموال وتخصيصها، والإشراف المشترك، والإفصاح الإلزامي (انظر S/2012/545، الفقرات ١١٥-١٢١). وأوصى الفريق في تقريره اللاحق باتباع خيار الإشراف المشترك، في الوقت الذي لاحظ فيه أن التنفيذ سيتطلب تعاوناً طوعياً من حكومة إريتريا (انظر S/2013/440، الفقرات ١٥٨-١٦٣). وفي الأثناء، ومنذ اتخاذ القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، وثق الفريق حالة من انعدام الشفافية المزمّن في قطاع التعدين، بما في ذلك عدم تعاون حكومة إريتريا في السماح للفريق بالاطلاع على السجلات المالية والدخول إلى أراضي البلد^(٨١).

ألف - قطاع التعدين الإريتري

١٢٩ - تشمل الرواسب المعدنية في إريتريا النحاس والذهب والفضة والزنك، والبوتاس. وقد تمتلك إريتريا أيضاً احتياطيات من النفط والغاز، ولكن لم يثبت وجودها حتى الآن. وحدد فريق الرصد، في تقريره لعام ٢٠١٤، الإطار التنظيمي لعمل شركات التعدين في إريتريا (انظر S/2014/727، الفقرات ١١٩-١٢١). ووفقاً للمادة ٢ من الإعلان رقم ٢٠١١/١٦٥، لشركة التعدين الوطنية الإريتريّة، الحق في الحصول على نسبة ١٠ في المائة من الحصص دون مقابل فضلاً عن الحق في شراء حصة إضافية قدرها ٤٠ في المائة في مشاريع التعدين المشتركة.

(٨٠) في شباط/فبراير ٢٠١٧، زار كبير الوسطاء القطريين جيبوتي وأجرى مقابلات مع أسرى الحرب الإريتريين. وأكد لهم أنهم لن يُنقلوا إلى أي مكان دون الحصول على موافقتهم مسبقاً. وفي آذار/مارس، وأثناء زيارة قام بها فريق الرصد إلى قطر، أعرب كبير الوسطاء للفريق عن قلقه إزاء الحالة النفسية لأربعة من أسرى الحرب الإريتريين. وأعرب عن الأمل في منحهم اللجوء في "بلد يسوده السلام".

(٨١) انظر S/2012/545، الفقرتان ١١٠ و ١١٣؛ و S/2013/440، الحاشية ١١٩؛ و S/2014/727، الفقرتان ١١٣ و ١١٤؛ و S/2015/802، الفقرتان ٩١ و ٩٢؛ و S/2016/920، الفقرة ٨٤.

١٣٠ - وهناك مشروعا تعدين مشتركين في طور الإنتاج، هما شركة بيشا المساهمة للتعدين وشركة زارا المساهمة للتعدين ومشروعان آخران من المتوقع أن يدخلوا طور الإنتاج في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وهما شركة أسمرة المساهمة للتعدين وشركة كولولي المساهمة للتعدين:

(أ) شركة بيشا المساهمة للتعدين، التي تملك شركة التعدين الوطنية الإريترية ٤٠ في المائة منها وتملك شركة نيفسون المحدودة الـ ٦٠ في المائة المتبقية، تُشغّل منجم بيشا الذي يقع على بعد ١٥٠ كيلومترا غرب أسمرة والذي يُنتج الذهب والفضة والنحاس والزنك؛

(ب) شركة زارا المساهمة للتعدين، التي تملك شركة التعدين الوطنية الإريترية ٤٠ في المائة منها وتملك مجموعة شنغهاي الصين للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي الخارجي الـ ٦٠ في المائة المتبقية، تُشغّل منجم كوكا للذهب في شمال إريتريا؛

(ج) شركة أسمرة المساهمة للتعدين، التي تملك شركة التعدين الوطنية الإريترية ٤٠ في المائة منها وتملك مؤسسة سيشوان المحدودة لبناء الطرق والجسور والاستثمار في مجال التعدين الـ ٦٠ في المائة المتبقية، من المتوقع أن تبدأ إنتاج الذهب والنحاس والزنك في أواخر عام ٢٠١٧؛

(د) شركة كولولي المساهمة للتعدين، التي تملك شركة التعدين الوطنية الإريترية ٥٠ في المائة منها وتملك شركة داناكالي المحدودة الـ ٥٠ في المائة، من المتوقع أن تبدأ في إنتاج البوتاس في رواسبها الواقعة على بعد ١٧٥ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من أسمرة في أواخر عام ٢٠١٨.

باء - المبالغ المدفوعة إلى الحكومة

١٣١ - يشكل انعدام الشفافية عاملا رئيسيا في سوء إدارة الموارد الطبيعية ويضاف إلى ذلك ضعف المسألة بشأن عائدات أنشطة التعدين التي تتلقاها الحكومة وكيفية إنفاقها. ووفقا لمؤشر حوكمة الموارد لعام ٢٠١٧ الذي وضعه معهد إدارة الموارد الطبيعية، وهو منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة، تحتل إريتريا المرتبة الأخيرة من أصل ٨٩ بلدا جرى تقييمها، في حين تأتي شركة التعدين الوطنية الإريترية أيضا في المرتبة الأخيرة من بين ٧٤ مؤسسة مملوكة للدولة شملها التقييم في قطاعي النفط والتعدين^(٨٢).

١٣٢ - ولئن كان هناك بعض الشفافية في قطاع التعدين، فإن ما يَسْرَهُ هو الإبلاغ الذي تقوم به الشركات الأجنبية وليس ما تُفصح عنه حكومة إريتريا. ويشكل منجم بيشا المصدر الرئيسي لعائدات التعدين منذ عام ٢٠١١. ووفقا للتقرير المالي لشركة نيفسون المقدم بموجب قانون تدابير الشفافية لقطاع الصناعات الاستخراجية في كندا (انظر S/2016/920 الفقرات ٩٤-٩٦)، دفعت الشركة المبالغ التالية إلى حكومة إريتريا خلال عام ٢٠١٦: ٢٦,٦ مليون دولار في شكل ضرائب و ١٤,٩ مليون دولار في شكل إتاوات و ١,٨ مليون دولار في شكل رسوم ليصل مجموعها إلى ٤٣,٣ مليون دولار دُفِعت إلى دائرة الإيرادات الداخلية؛ و ٣٧,٦ مليون دولار في شكل رسوم دُفِعت إلى وزارة الطاقة والتعدين مقابل حقوق التنقيب في أرض متاخمة لمناطق فيها تراخيص تنقيب قائمة؛ و ١٦ مليون دولار في شكل أرباح موزعة على شركة التعدين الوطنية الإريترية بصفتها مالكة لنسبة ٤٠ في المائة من أسهم شركة بيشا المساهمة للتعدين (انظر المرفق ١٢). وكشفت كذلك شركة نيفسون في تقريرها عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام ٢٠١٦، عن مدفوعات إضافية قدرها ٧,٢ ملايين دولار في شكل ضرائب على المرتبات و ٤,٥

(٨٢) يقيم مؤشر إدارة الموارد ثلاثة عناصر، هي: تحقيق القيمة والبيئة المؤاتية وإدارة العائدات، وذلك بدراسة ١٤ عاملا أساسيا.

ملايين دولار لتغطية الضرائب والجمارك والرسوم^(٨٣). لذا دفعت شركة نيفسون إلى حكومة إريتريا خلال عام ٢٠١٦ ما مجموعه ١٠٨,٦ ملايين دولار.

١٣٣ - ويواصل فريق الرصد تتبع التطورات في قضية أمام محكمة مدنية كندية رُفعت في بادئ الأمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى المحكمة العليا لكولومبيا البريطانية، وهي قضية ”أرايا ضد شركة نيفسون المحدودة“ (Araya vs. NevSun Resources Ltd.)، ادعى فيها ثلاثة من العمال السابقين في منجم بيشا وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء تشييد المنجم وتشغيله (انظر S/2016/920، الفقرة ٩٣). ولا يعود سبب اهتمام فريق الرصد بهذه القضية إلى أي انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان، بل لأن هذه القضية قد تكشف عن معلومات مالية هامة فيما يتعلق بصناعة التعدين. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أصدرت المحكمة العليا لكولومبيا البريطانية حكماً يسمح بالبدء في إجراءات الدعوى، استأنفتها شركة نيفسون. ومنذ صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، انضم أكثر من ٥٠ مشتكيًا آخرين إلى المشتكين الأصليين الثلاثة. وتقرر عقد جلسة استماع في محكمة الاستئناف في كولومبيا البريطانية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

سادسا - التوصيات

١٣٤ - بما أن فريق الرصد لم يتمكن من العثور على أدلة دامغة على دعم إريتري لحركة الشباب في الصومال لأربع ولايات متتالية، فإنه يوصي بأن ينظر مجلس الأمن في الفصل بين نظامي الجزاءات المفروضة على كل من إريتريا والصومال^(٨٤).

١٣٥ - ويمكن الفصل بين نظامي الجزاءات المفروضين على كل من إريتريا والصومال عن طريق أحد الخيارين التقنيين التالية:

(أ) إنشاء لجنة مستقلة معنية بإريتريا وفريق رصد مستقل معني بإريتريا (لجنتان وفريقا رصد)؛

(ب) إنشاء لجنة مستقلة معنية بإريتريا، مع إبقاء فريق الرصد على تشكيلته الحالية لدعم كلتا اللجنتين (لجنتان وفريق رصد واحد)؛

(ج) إنشاء فريق رصد مستقل معني بإريتريا يقدم التقارير إلى اللجنة الحالية (لجنة واحدة وفريقا رصد).

١٣٦ - ويوصي فريق الرصد باتباع الخيار الأول المتمثل في إنشاء لجنة مستقلة معنية بإريتريا وفريق رصد مستقل معني بإريتريا. فمع تضيق نطاق التركيز لكل فريق من فرقي خبراء الجزاءات، من شأن هذه التشكيلة أن تيسر توخي المزيد من الكفاءة في عمليات الرصد والإبلاغ بشأن كل من إريتريا والصومال. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد مجلس الأمن في اتخاذ قراراته بشأن الجزاءات المفروضة على كل واحدة من الدولتين العضوين بصورة مستقلة عن الدولة العضو الأخرى.

(٨٣) شركة نيفسون المحدودة، ”Core Growth: 2016 Corporate Social Responsibility Report“، متاح على الرابط التالي: <http://newsuncsr.com/wp-content/uploads/2015/06/CSR-2016-Digital.pdf>

(٨٤) يشير فريق الرصد إلى أن هناك سابقة فيما يتعلق بالفصل بين الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. ففي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، ولدى اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، قسّم القائمة الموحدة للأفراد والكيانات الخاضعين لتدابير الجزاءات التي فرضت في الأصل بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، بحيث تكون هناك قائمتان منفصلتان بالأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة وأخرى لما هو مرتبط بحركة طالبان. وبذلك أنشئت لجنة منفصلة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، مع الاحتفاظ بفريق رصد واحد لدعم كلتا اللجنتين.

Annex 1: Interdiction of shipment of blank-firing pistols in Kismayo, Somalia

Figure 1: SJ African docked at the Port of Kismayo.



Figure 2: Container found to be carrying blank firing pistols.



Figure 3: Ekol Tuna 8mm blank firing pistol.



Figure 4: Ekol P29 9mm blank firing pistol.



17-17064

[illegible]

Figure 7: Voltran export loading instructions.

İHRACAT YÜKLEME TALİMATI	
İhracatçı Firma Unvanı:	Voltran Av. Silahları Ltd.Şti.
Adresi	: Kurtköy Sanayi Mh. Uran Sk. No:7 Pendik İstanbul Türkiye
İlgili Kişi	: Kazım Ceyhan Hındal
Tel & Fax	: +90 216 420 53 80 Fax: 527 83 71
e-mail	: Voltran@blank-pistol.com
İthalatçı Firma Unvanı:	Red Sea Trading Corporation
Unvanı	: Asmara Eritrea
Adresi	: Cargo Transit to Sudan Eritrea
İlgili Kişi	: Ahmet Hasan
Tel & Fax	: 0029120371 Fax:
e-mail	:
Teslim edileceği yer veya NOTİFYE (İhbar)	: Red Sea Trading Corporation
Unvanı	: Asmara Eritrea
Adresi	: Cargo Transit to Sudan Eritrea
İlgili Kişi	: Ahmet Hasan
Tel & Fax	: 0029120371 Fax:
e-mail	:
Malın Cinsi	: Kurusiki Tabanca, Plastik Kabze
Koli / Kap Adedi	: 643
Koli / Kap Ölçüleri	: 643 25X37X54
Toplam Net Kilogram	: 17101 kg.
Toplam Brüt Kilogram	: 16500 Kg.
Malın Varış Noktasında Teslim Edileceği Yer (Adres):	
Red Sea Trading Corporation	
Asmara Eritrea	
Cargo Transit to Sudan Eritrea	
KHARTOUM-SUDAN	
Navlun Ödemesinin kimin tarafından yapılacağı (Gönderici veya Alıcı): Gönderici	
Gümrük Komisyoncusu (Tel.İlgili Kişi): GANİTA GÜMRÜKLEME Kemal Bey: 0216 418 40 34	
Nakliyetçi Firma (Tel.İlgili Kişi) : GLOBAL TRANSPORT LOJİSTİK Tuğçe Hn. : 0216 3398210	
Talimatı veren Kişi: Kazım Ceyhan Hındal	
Kayıt İmza	: Tarih: 28.10.2015
VOLTRAN AV. SİLAHLARI VE İNŞAAT SAN. TİC. LTD. ŞTİ. SİRKÜLER NO: 1/2015 Araştırma ve Geliştirme Dijital Kayıt Sistemi: 1. ve 2. 10.10.2015	

Figure 8: African Express Cargo Manifest.

CARGO MANIFEST 01			
SHIP AFRICAN EXPRESS SHIP NO SHIP NAME SHIP TYPE SHIP AGENT SHIP ADDRESS SHIP CONTACT SHIP TELEPHONE SHIP FAX SHIP E-MAIL SHIP WEBSITE SHIP LOGO SHIP PHOTO SHIP VIDEO SHIP SOUND SHIP TASTE SHIP TOUCH SHIP SMELL SHIP FEEL SHIP TASTE SHIP TOUCH SHIP SMELL SHIP FEEL	BL NO 01 BL NO 02 BL NO 03 BL NO 04 BL NO 05 BL NO 06 BL NO 07 BL NO 08 BL NO 09 BL NO 10 BL NO 11 BL NO 12 BL NO 13 BL NO 14 BL NO 15 BL NO 16 BL NO 17 BL NO 18 BL NO 19 BL NO 20 BL NO 21 BL NO 22 BL NO 23 BL NO 24 BL NO 25 BL NO 26 BL NO 27 BL NO 28 BL NO 29 BL NO 30 BL NO 31 BL NO 32 BL NO 33 BL NO 34 BL NO 35 BL NO 36 BL NO 37 BL NO 38 BL NO 39 BL NO 40 BL NO 41 BL NO 42 BL NO 43 BL NO 44 BL NO 45 BL NO 46 BL NO 47 BL NO 48 BL NO 49 BL NO 50 BL NO 51 BL NO 52 BL NO 53 BL NO 54 BL NO 55 BL NO 56 BL NO 57 BL NO 58 BL NO 59 BL NO 60 BL NO 61 BL NO 62 BL NO 63 BL NO 64 BL NO 65 BL NO 66 BL NO 67 BL NO 68 BL NO 69 BL NO 70 BL NO 71 BL NO 72 BL NO 73 BL NO 74 BL NO 75 BL NO 76 BL NO 77 BL NO 78 BL NO 79 BL NO 80 BL NO 81 BL NO 82 BL NO 83 BL NO 84 BL NO 85 BL NO 86 BL NO 87 BL NO 88 BL NO 89 BL NO 90 BL NO 91 BL NO 92 BL NO 93 BL NO 94 BL NO 95 BL NO 96 BL NO 97 BL NO 98 BL NO 99 BL NO 100	BL NO 01 BL NO 02 BL NO 03 BL NO 04 BL NO 05 BL NO 06 BL NO 07 BL NO 08 BL NO 09 BL NO 10 BL NO 11 BL NO 12 BL NO 13 BL NO 14 BL NO 15 BL NO 16 BL NO 17 BL NO 18 BL NO 19 BL NO 20 BL NO 21 BL NO 22 BL NO 23 BL NO 24 BL NO 25 BL NO 26 BL NO 27 BL NO 28 BL NO 29 BL NO 30 BL NO 31 BL NO 32 BL NO 33 BL NO 34 BL NO 35 BL NO 36 BL NO 37 BL NO 38 BL NO 39 BL NO 40 BL NO 41 BL NO 42 BL NO 43 BL NO 44 BL NO 45 BL NO 46 BL NO 47 BL NO 48 BL NO 49 BL NO 50 BL NO 51 BL NO 52 BL NO 53 BL NO 54 BL NO 55 BL NO 56 BL NO 57 BL NO 58 BL NO 59 BL NO 60 BL NO 61 BL NO 62 BL NO 63 BL NO 64 BL NO 65 BL NO 66 BL NO 67 BL NO 68 BL NO 69 BL NO 70 BL NO 71 BL NO 72 BL NO 73 BL NO 74 BL NO 75 BL NO 76 BL NO 77 BL NO 78 BL NO 79 BL NO 80 BL NO 81 BL NO 82 BL NO 83 BL NO 84 BL NO 85 BL NO 86 BL NO 87 BL NO 88 BL NO 89 BL NO 90 BL NO 91 BL NO 92 BL NO 93 BL NO 94 BL NO 95 BL NO 96 BL NO 97 BL NO 98 BL NO 99 BL NO 100	SHIP AGENT SHIP ADDRESS SHIP CONTACT SHIP TELEPHONE SHIP FAX SHIP E-MAIL SHIP WEBSITE SHIP LOGO SHIP PHOTO SHIP VIDEO SHIP SOUND SHIP TASTE SHIP TOUCH SHIP SMELL SHIP FEEL SHIP TASTE SHIP TOUCH SHIP SMELL SHIP FEEL

Figure 9: Massawa port receipt.



MARITIME SHIP AGENCY SERVICES CORPORATION
SHIP AGENCY DIVISION
PROFORMA DISBURSEMENT ACCOUNT

DATE: 19/11/2015
MY AFRICAN EXPRES GRT/NRT 4962 LOA:95.72 CARGO 1*20**
To S.RSHIPPING (MILITO PROJECT @SHIPPINGMANAGEMENT.COM)
Dear Sir
Please find below our best Proforma DA for your esteemed vessel MVA/AFRICAN EXPRESS
Based on the particulars of the vessel, cargo information and terms of your charter party.

PROFORMA DA OF MY AFRICAN EXPRESS

No	Disbursements to be remitted	Amount (in USD)
1	Harbor dues	1401.60
2	STEVEDORING: FREE OUT	
3	Agency fee minimum charge	1000.00
4	Miscellaneous	
	Total DA to be remitted USD	4401.60

OUR BANK ADDRESS IS:

CORRESPONDING BANK: BENEFICIARY BANK
Bank: COMMERZ BANK GERMANY
S.W.I.F.T.: COBADEFF33
FOR CREDIT TO: Account No.
400870056 of Bank of Eritrea.
S.W.I.F.T.: BOERER1
ASMARA, ERITREA (with them)

Name: Maritime Ship Agency Services Corporation
(MSASCI)Account Number: 120-122-0081
Beneficiary Bankers: Bank of Eritrea, Asmara, Eritrea

N.B No ship berthing or agency service will take place unless the aforesaid advance is confirmed to be collected or deposited by our bankers.

Truly Yours,
FESABA KIFLAY
FOR SHIP AGENCY SECTION III (MSASCI)
Eritrean Finance Director (MSASCI) (Pvt)

Massawa:
Tel: 291-1-532733-424/104
Tel: 291-1-532729-840
Fax: 291-1-532438
P. O. Box: 99
E-mail: masawaship@eritrea.net

Asseb Branch:
Tel: 291-1-600148
Tel: 291-1-601052
Fax: 291-1-601072
P. O. Box: 24
E-mail: masawaship@eritrea.net

Asmara:
Tel: 291-1-120406
Tel/fax: 291-1117175
P. O. Box: 12294

Seizures of blank-firing pistols by authorities in Somalia and other countries subject to UN arms embargoes

1. The 2013 SEMG report documented a seizure of blank-firing pistols in Puntland — manufactured by Turkish-based company, Atak Arms Industry Co. Ltd. — intended for Al-Shabaab (S/2013/413 annex 6.1).
2. In 2016, the Panel of Experts on Libya pursuant to resolution 1973 (2011) referred to the continued transfer of hunting rifles, cartridges, rubber bullets as well as blank-firing pistols from Turkey to Libya. In 2013, the Permanent Mission of Turkey contacted the Security Council Committee established pursuant to resolution 1970 (2011) concerning Libya to request guidance on this issue. The Committee confirmed that “this type of materiel is subject to the embargo,” (see S/2016/209, annex 35).
3. On 20 March 2017, a Kingdom of Saudi Arabia media outlet published an article a seizure of weapons, which, based on a visual analysis, appear to be EKOL ASI 9mm blank-fire sub machine guns.⁸⁵ At the time of writing, the Panel of Experts on Yemen pursuant to resolution 2140 (2014) were investigating whether the weapons were being smuggled into Yemen in violation of the targeted arms embargo, as specified in paragraph 14 of Security Council resolution 2216 (2015).

Mohammed Al-Sulami, “Saudi Border Guards stops efforts to plant land mines, smuggle weapons in southern Kingdom”, 20 March 2017. Available from www.arabnews.com/node/1071011/saudi-arabia

Annex 1.1: Conversion of blank-firing pistols*

* The annex has not been reproduced in the present document because it is strictly confidential.

Annex 2: Interdiction of military radios from the Democratic People's Republic of Korea

Figure 1: Air waybill for a shipment of military radios intended for Eritrea.

Air Waybill

Shipper's Name and Address: [REDACTED]

Consignee's Name and Address: [REDACTED]

Commodity: [REDACTED]

Weight: [REDACTED]

Volume: [REDACTED]

Remarks: [REDACTED]

Signature: [REDACTED]

Date: [REDACTED]

Red box highlights: RESTRICTED, DANGEROUS, and other markings.

Figure 2: Air waybill for a shipment of military radios intended for Eritrea.

Air Waybill

Shipper's Name and Address: [REDACTED]

Consignee's Name and Address: [REDACTED]

Commodity: [REDACTED]

Weight: [REDACTED]

Volume: [REDACTED]

Remarks: [REDACTED]

Signature: [REDACTED]

Date: [REDACTED]

Red box highlights: RESTRICTED, DANGEROUS, and other markings.

Figure 3: Radio advertised on Glocom website (<https://glocom-corp.com>).

GR-150 HF Tactical Manpack/Mobile Radio
Frequency Hopping, Digital Secure EPM
Software Defined Radio



[Key features]

- 1.6~30MHz ■ CW/voice/data/SMS ■ Digital frequency hopping ■ MELP1000
- AES256 digital encryption ■ 20W RF power ■ 3G ALE ■ NVIS antenna compatible
- VHF-HF relay function ■ Remote control function (2Km) ■ Wireless fill-gun (OTAR) ■ Built-in GPS ■ Advanced calling modes

Figure 4: Photograph of Glocom radio intended for Eritrea.



Annex 3: Zlín Avion pilot training and support in Asmara*

* The annex has not been reproduced in the present document because it is strictly confidential.

Figure 3: Redacted certificate issued by the Rashid Bin Saeed Al Maktoum Naval College.



Figure 4: Cadets upon completion of training holding an Eritrean flag in front of a UAE Air Force Boeing C-17A Globemaster III (redacted).



Annex 5: Agusta Bell helicopter overhauls in Italy

Figures 1 and 2: Contract between Airgreen and Yonas Tesfai representing the Ministry of Transport and Communications.

AIRGREEN
TRASPORTI CON ELICOTTERI

1. CONTENT
This contract is between:

AIRGREEN S.r.l., with legal headquarter in Robassomero (TO) – Via Fiano n. 175 – and operative headquarter in Cafasse (TO) – Corso Mandelli n. 10 – represented by Mr. Mauro Araldi, C.E.O., hereinafter "AIRGREEN"

and

Ministry of Transport and Communications of Eritrea, Migorabo Street n. 99, Asmara (Eritrea) represented by Mr. Yonas Tesfai, hereinafter "MINISTRY", together "The Parties".

2. DESCRIPTION
AIRGREEN, following the "on site" inspection done by Maintenance Manager Mr. Massimo Marchino on thirtieth week, is going to supply a quotation for the performance of overhaul works on the two AB 412EP s/n 25910 and s/n 25911 helicopters of MINISTRY fleet.

The contract will be valid from the date of signature.

3. TECHNICAL DESCRIPTION
Overhaul of N. 2 AB 412EP s/n 25910 and s/n 25911 as below specified.
Here after AIRGREEN supply the list of standard and additional tasks, that will have to be performed at AIRGREEN Cafasse Facility in Italy.

3.1 List of standard maintenance works

AB412EP s/n 25910 TSN: 905 Hrs

Airframe:
- Scheduled and special inspection up to 1000 hours / 5 Years
- Application of insecticide mandatory Technical Bulletin
- Replacement of N. 2 Portable Fire Extinguishers p/n A072A01

15
Sede Legale: AIRGREEN S.r.l. - Via Fiano 175 - 10070 Robassomero (TO)
Email: info@airgreen.it - www.airgreen.it
Sede Operativa: AIRGREEN S.p.A. - Via Fiano 175 - 10070 Robassomero (TO)

CERTO
CERTO
CERTO
QHSAS 9001

AIRGREEN
TRASPORTI CON ELICOTTERI

Possible delays in problems due to originated by Customs procedures or legislative restrictions such as laws, regulations issued by any Government or other Authority will not be attributable to AIRGREEN nor to AIRGREEN charges. AIRGREEN will not be responsible for such delays or problems.

11. APPLICABLE LAW AND DISPUTE RESOLUTION
The Italian Law governs this Contract and in case of arbitration, the place will be in Turin (Italy) in English language.
The Parties shall attempt to settle, on good terms, any dispute, controversy or claim arising out of or in connection with the Contract.

Date, 3rd September 2015

AIRGREEN S.r.l.
Sede Legale: AIRGREEN S.r.l. - Via Fiano 175 - 10070 Robassomero (TO)
Email: info@airgreen.it - www.airgreen.it
Sede Operativa: AIRGREEN S.p.A. - Via Fiano 175 - 10070 Robassomero (TO)

MINISTRY OF TRANSPORT AND COMMUNICATION
Mr. Yonas Tesfai
Legal Representative

15
Sede Legale: AIRGREEN S.r.l. - Via Fiano 175 - 10070 Robassomero (TO)
Email: info@airgreen.it - www.airgreen.it
Sede Operativa: AIRGREEN S.p.A. - Via Fiano 175 - 10070 Robassomero (TO)

CERTO
CERTO
CERTO
QHSAS 9001

Figure 3: Civil Aviation Authority Certificate of Registration.

 Civil Aviation Authority Certificate of Registration		No. ER-CAA/COR - 09	
		1. Nationality and Registration Marks: E3-ABD	2. Manufacturer and Manufacturer's Designation of Helicopter: AGUSTABEL 412EP (AGUSTA WESTLAND)
4. Name of registered owner: MINISTRY OF TRANSPORT & COMMUNICATIONS		5. Name of Registered Operator: MINISTRY OF TRANSPORT & COMMUNICATIONS	
6. Address of registered owner: MINISTRY OF TRANSPORT & COMMUNICATIONS P.O BOX 252, ASMARA, ERITREA TEL: +291-1189121/184611 Email: asmcya@eritea.com.er FAX: +291-1184699		7. Address of registered Operator: MINISTRY OF TRANSPORT & COMMUNICATIONS P.O BOX 252, ASMARA, ERITREA TEL: +291-1189121/184611 Email: asmcya@eritea.com.er FAX: +291-1184699	
8. It is hereby certified that the above described aircraft has been duly entered on the Eritrean Civil Aircraft Register in accordance with the Convention on International Civil Aviation, dated 7 th December 1944 and pursuant to the Eritrean Civil Aviation Authority Proclamation No. 169/2012 and Regulations issued thereon.			
Date of issue : 16 th October 2014		Signature  Director General Civil Aviation Authority	

Note: a) The Certificate of Registration is not transferable.
 b) No entries or endorsement may be made on this Certificate except by the Civil Aviation Authority.

Figure 4: Letter from the Eritrean Ministry of Foreign Affairs to the Embassy of the Republic of Italy in Asmara.



THE STATE OF ERITREA
 Ministry of Foreign Affairs

Date: -04/07/2016
 Ref no: - PR/0217/16

The Protocol Division of the Ministry of Foreign Affairs of the State of Eritrea presents its compliments to the Embassy of the Republic of Italy and has the honour to inform the latter that the following from the Eritrean Air Force, are travelling to Rome, Italy on a work visit to Eritrean Embassy in Rome.

1. Mr. Teclai Habteselassie Embaye, Diplomatic passport no. G00000034
2. Mr. Tesfaldet Habteselassie Naizghi, Diplomatic passport no. G00000451
3. Mr. Yonas Tesfai 'Tedla, Service passport no. H0001257
4. Mr. Asmerom' Amanuel Ghebremedhin, Service passport no. H0001537
5. Mr. Yonas Henok Ghebretensae, Service passport no. H0001566

The Protocol Division of the Ministry of Foreign Affairs of the State of Eritrea, therefore, request the esteemed Embassy to issue the first two officials a One year required Multiple Schengen visa while for the rest to issue them a one month required entry visa as of 07/07/2016.

The Protocol Division of the Ministry of foreign Affairs of the State of Eritrea avails itself of the opportunity to renew to the Embassy of the Republic of Italy in Asmara the assurance of its highest consideration.


 The Embassy of the Republic of Italy
 Asmara, Eritrea

Figure 5: Image of helicopters upon arrival at Airgreen service centre.



Figure 6: Image of helicopters following completion of overhaul.



Figure 7: Satellite imagery of helicopters on Asmara airport military apron, 24 October 2016.



Annex 6: Mi-17 helicopter overhaul in Russian Federation

Figure 1: Satellite imagery of helicopter on Asmara airport military apron, 17 June 2017.



Figure 2: Satellite imagery of helicopter at Sawa Military Academy, 9 September 2016.



Annex 7: Expansion of the UAE military bases in Assab, Eritrea

Figure 1: Satellite imagery of Assab military base, 14 September 2017.



Figure 2: Satellite imagery of permanent port facility at Assab military base, 14 September 2017.



Figure 3: Satellite imagery of UAE vessels at Assab Port, 14 March 2017.



Figure 2: Map of northern Gash-Barka region training areas.



Figure 3: Map of Eritrea-Djibouti border region.



Annex 9: Patriotic Ginbot Sebat (PG7)

Figure 1: Still from video footage of PG7 fighters preparing to cross Ethiopian border — PSL 7.62 x 54mm sniper rifle with green/yellow/red strap.



Figure 2: Still from video footage of PG7 fighters preparing to cross Ethiopian border — Eritrean troops accompanying.



Figures 3 and 4: PSL 7.62 x 54mm sniper rifle manufactured in Romania, with green/yellow/red strap.



Figures 5 and 6: Export document for of PSL 7.62 x 54mm sniper rifle.

PERMANENT RESIDENCE OF ROMANIA
ANNEX
No. 1258/05.28.2004
وزارة الدفاع
مكتب الوزير

The State of Eritrea
MINISTRY OF DEFENCE
OFFICE OF THE MINISTER

To Whom It May Concern:

END USER CERTIFICATE
No MOD-051/08/04/2004

THE MINISTRY OF DEFENCE OF THE STATE OF ERITREA HEREBY CERTIFIES THAT SAGE CONSULTANTS LTD, ROUTE 24 WATERGARDENS 6, GBRALTAH, WILL SUPPLY THE ITEMS LISTED BELOW:

SN	DESCRIPTION	Qty
1	CAL. 7.62 x 39 MM CARTRIDGES	20,000,000 Pcs
2	CAL. 7.62 x 39 MM RPK MG	1,000 Pcs
3	CAL. 7.62 x 54 MM SNIPER RIFLE PSL	1,000 Pcs
4	82 MM HE MORTAR SHELLS	50,000 Pcs

WE CERTIFY THAT WE ARE THE END USER OF THE ABOVE-MENTIONED ARTICLES. WE FURTHER CONFIRM THAT THESE GOODS WILL NOT BE RE-EXPORTED OR SOLD TO A THIRD PARTY UNDER ANY CONDITIONS WHATSOEVER, WITHOUT WRITTEN APPROVAL OF THE RELEVANT AUTHORITIES OF THE COUNTRY OF ORIGIN.

For and behalf of
The Minister of Defence
OFFICIAL
Joint Secretary Chief of Staff

16/06/2004

The Embassy of the State of Eritrea in Berlin confirms the authenticity of the Seal of the Ministry of Defence of Eritrea and the signature that are shown above.

SA Tel: (011)4303076 Fax: (011)4303076
SA Fax: (011) 4303032323

SA Tel: (011) 4303076 Fax: (011) 4303076
SA Fax: (011) 4303032323

SA Tel: (011) 4303076 Fax: (011) 4303076
SA Fax: (011) 4303032323

PERMANENT RESIDENCE OF ROMANIA
ANNEX
No. 1258/05.28.2004
وزارة الدفاع
مكتب الوزير

The State of Eritrea
MINISTRY OF DEFENCE
OFFICE OF THE MINISTER

To whom it may concern

DELIVERY VERIFICATION CERTIFICATE

we the ministry of defense of Eritrea represented by Dawit arara, hereby certify and confirm that we have received and accepted at Massawa Port for the legitimate needs of the government of Eritrea the following items ordered by us as per End User Certificate no MOD-029/08/04/2004.

No	DESCRIPTION OF GOODS	QUANTITY
1	Cal 7.62 x 39 mm Cartridges	12,000,000 pcs
2	Cal 7.62 x 39 mm RPK MG	40 Pcs
3	Cal 7.62 x 54 mm sniper Rifle Psl	815 pcs
4	82 mm HE Mortar Shells	15,000 pcs
5	Cal 12.7 mm DShkM Anti-Aircraft Machine Gun	52 pcs

Asmara Eritrea
16/06/2004
The Ministry of Defense
OF Eritrea
Joint Secretary Chief of Staff

SA Tel: (011)4303076 Fax: (011)4303076
SA Fax: (011) 4303032323

SA Tel: (011) 4303076 Fax: (011) 4303076
SA Fax: (011) 4303032323

SA Tel: (011) 4303076 Fax: (011) 4303076
SA Fax: (011) 4303032323

Figures 7 and 8: Type 69 40mm HEAT rocket-propelled grenade rounds captured from PG7 fighters bearing lot numbers 2-92-73 and 7-91-93.



Figures 9 and 10: Type 69 40mm HEAT rocket-propelled grenade rounds recovered from the ONLF in September 2010 bearing lot numbers 2-92-73 and 7-91-93.



Figure 11: Type 69 40mm HEAT rounds bearing lot number 2-92-73, documented in Jonglei state, South Sudan, in September 2012 (Photograph courtesy of Conflict Armament Research).



Figures 12 and 13: Type 56-1 Kalashnikov pattern rifles captured from PG7 fighters with their serial numbers filed off the receivers.



Figure 14 and 15: Type 56-1 Kalashnikov pattern rifles captured from South Sudan Democratic Army fighters with their serial numbers filed off the receivers.



Figure 16: Still image from PG7 training footage in Harena training area

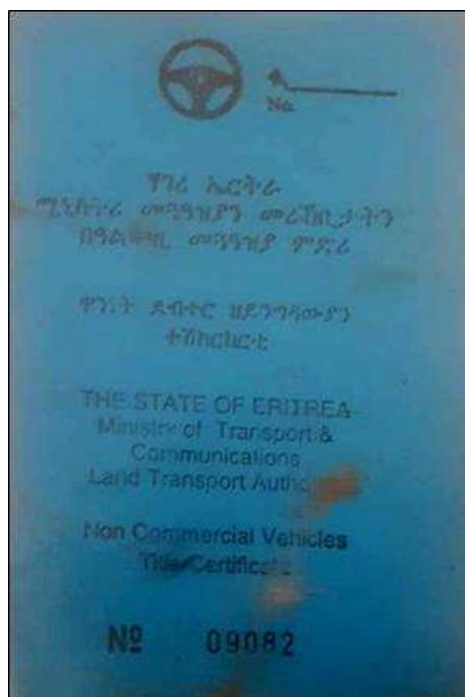


Annex 10: Benishangul People's Liberation Movement (BPLM)

Figure 1: Image of Eritrean vehicle brought to Ethiopia by BPLM fighters.



Figures 2 and 3: Eritrean Land Transport Authority Non-Commercial Vehicle Title Certificate.



1. መግለጫ - VEHICLE DESCRIPTION	
ቁጥር ስልክ	68-1-A-1520
Plate number	(618)
የይዘት ተሰኪ/የባለቤት ስም	ዳ/ሪ
Vehicle Type	Make
የተሰራበት ዓመት 2003	ቀለም ቀለም
Year of manufacture	Colour
የይዘት ስም	የይዘት ስም
Body Type	Model
የውስጥ ስፋት (ሜ) 171	የውስጥ ስፋት 537
Body width (m)	Length
ቁጥር	542004468
Chassis number	
ቁጥር	1H2-0425987
Engine number	
የቅጥር ቁጥር (ሲ) 4164	
Engine Capacity	
ሃጻ ሊሳ ቁጥር 135	የቅጥር ስም
Horsepower (HP)	Type of fuel
መጠን ግምት 16	የቅጥር ቁጥር
Type size	Number of Tyres
የቅጥር ስም 4x4	የቅጥር ስም
Number of axles	Wheel base
የቅጥር ስም 32.00	የቅጥር ስም
Gross Vch. Mass	Tare weight

Figure 4: Images of BPLM fighters on their return to Ethiopia.



Figures 5 and 6: Abdulwahab Mehadi Issa Eritrean identity card.



Annex 11: Ras Doumeira

Figure 1: Satellite imagery of Ras Doumeira observer camp, 19 June 2017.



Figure 2: Satellite imagery of Ras Doumeira observer camp, 23 July 2017.



Figure 3: Satellite imagery of Ras Doumeira observer camp, 22 August 2017.



Figure 4: Satellite imagery of Ras Doumeira observer camp, 9 September 2017.



64/64

Figure 2: Nevsun Resources Ltd.'s 2016 ESTMA report (by project).

[illegible]